■ دائرة حوار حول ■

التخطيط والتكيف الهيكلى فى مصر

أعد الحوار للنشر:

السيد عبد المعبود ناصف(*) رمزى زكى(**)

انعقدت دائرة الحوار فى مقر معهد التخطيط القومى بمدينة نصر القاهرة . وقد استغرقت جلستين وشارك فى الجلستين أو فى واحدة منها الأساتذة الاتية أسماؤهم :(وفقا لترتيب الهجائى):

الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن	(وزير التخطيط الأسبق)
الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله	(وزير التخطيط الأسبق)
الدكتور السيد عبد المعبود ناصف	(المستشار بمعهد التخطيط القومى)
الدكتور جودة عبد الخالق	(الأستاذ بجامعة القاهرة)
الدكتور رمزى زكى	(المستشار بمعهد التخطيط القومى)
الدكتور سعد حافظ	(المستشار بمعهد التخطيط القومى)
الدكتور سعيد النجار	(الأستاذ الأسبق بجامعة القاهرة)
الدكتور سلطان أبو على	(وزير الاقتصاد الأسبق)
الدكتور عبد الفتاح ناصف	(المستشار بمعهد التخطيط القومى)
الدكتور عبد القادر دياب	(المستشار بمعهد التخطيط القومى)
الدكتور عثمان محمد عثمان	(المستشار بمعهد التخطيط القومى)
الدكتور عصام منتصر	(الأستاذ بالجامعة الأمريكية)
الدكتور محمد سمير مصطفى	(المستشار بمعهد التخطيط القومى)
الدكتور محمد محمود الأمام	(وزير التخطيط الأسبق)
الدكتور مختار عوض هلوده	(المدير السابق للجهاز المركزى للأحصاء)
الدكتور مصطفى السعيد	(وزير الاقتصاد الأسبق)

(*) أ.د.السيد عبد المعبود ناصف : مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية ـ معهد التخطيط القومى

(**) أ.د. رمزى زكى : مستشار بمركز التخطيط العام ـ معهد التخطيط القومى.

الجلسة الأولى

عبد الفتاح ناصف

بالنيابة عن الزملاء بهيئة تحرير المجلة، أقدم واجب الشكر لحضراتكم على قبول الدعوة لحضورالندوة الأولى التى ستعرض فى العدد الأول من المجلة ـ وهى تدور عن التخطيط والتكيف الهيكلى . وتسهيلا للمناقشة وضعت هيئة تحرير المجلة ورقة عمل، أرسلت لحضراتكم وتتضمن عدة محاور وبعض الأسئلة التى سيدور حولها النقاش، والمحاور هى العناصر الأساسية للسياسات المتعلقة ببرنامج التكيف الهيكلى والآثار المتوقعة لهذه السياسات، والاشكاليات المختلفة التى تثيرها خاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد ، والسياسات المقترحة لمواجهة الاشكاليات التى تنجم عنها وأبعادها للقطاعين الحكومى والخاص والدور الذى يمكن أن يلعبة التخطيط فى ذلك كله.

محمد محمود الأمام

نبدأ الندوة بالتعرف على وجهة نظر هيئة التحرير فى تنظيم الندوة.

رمزى زكى

عندما فكرنا فى هذا الموضوع فى هيئة تحرير المجلة، لم يكن يشغلنا موضوع برنامج التكيف الهيكلى فى حد ذاته،ولكن ما كان يشغلنا هو دور التخطيط أساسا فى هذه المرحلة.

لقد طبقت مصر فى الآونة الاخيرة مجموعة من السياسات الاقتصادية التى شملت العديد من المتغيرات الاقتصادية، وهى السياسات التى ظهرت عقب الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وقدمت فى إطارما عرف ببرنامج التكيف الهيكلى. وهى سياسات تتسم باعتمادها الأساسى على آليات السوق (المبادرات الفردية وقوى العرض والطلب وإطلاق حرية تكوين الأسعار والدخول) وإعطاء القطاع الخاص دورا كبيرا فى المرحلة القادمة مع ما يستتبعه ذلك من تحديد وتحجيم لوزن القطاع العام.

وبشكل عام، فإن الأهداف المعلنة التى تضمنها برنامج التكيف الهيكلى والسياسات المنبثقة عنه، هى علاج الاختلالات الهيكلية للاقتصاد المصرى، وبصفة خاصة العجز فى الموازنة العامة للدولة، والعجز فى ميزان المدفوعات، وعجز الادخار المتحقق عن الاستثمار المنفذ (فجوة الموارد المحلية). وكل ذلك فى إطار التوجه لاعطاء الفرصة لقوى السوق لأن تقود النظام الاقتصادى، أملا فى تحقيق معدلات أعلى للنمو والإنتاجية والتخصيص الأفضل للموارد. ومن المعلوم، أن أهم

المجالات التى انصبت عليها سياسات التكيف الهيكلى ـ حتى الآن ـ هى السياسات النقدية والمالية، كما اشتملت أيضا على إحداث تغيرات أساسية فى القطاع العام وبيع وحداته للقطاع الخاص . وقد صدر قانون جديد بهذا الشأن.

وفى هذا الصدد، تثور تساؤلات كثيرة بشأن الدور الذى يمكن أن يلعبه التخطيط فى غمار عملية التكيف الهيكلى، ومن هذه التساؤلات مايلى :

(١) ماهى مسئولية ودور التخطيط فى سياق عملية التكيف الهيكلى؟

(٢) ما هو دور التخطيط فى تعبئة وتخصيص الموارد للقطاعين العام والخاص؟

(٣) ما هى الإصلاحات السياسية والمؤسسية الواجب القيام بها لتحقيق أهداف التنمية وتقسيم اعباء التنمية ومنافعها؟ (وضع القواعد والانظمة التى تحدد المسئوليات المختلفة لمؤسسات صناعة القرار الاقتصادى وتمويل المشروعات).

(٤) ما هى المؤثرات الداخلية والخارجية التى يمكن أن تؤثر على التخطيط فى المرحلة القادمة ؟

(٥) ما هى السياسات المطلوبة من حيث المحتوى والعناصر والآثار المترتبة عليها لتحقيق التوازن الداخلى والحد من الاختلالات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ؟

(٦) كيف يمكن اصلاح المنهج التخطيطى المستخدم لتحقيق التوازن المطلوب بين المركزية واللامركزية وبين دور الدولة ومبادرات الأفراد ؟

(٧) ما هى الأنشطة التى يحسن أن تتولاها الدولة؟ وما هى الأنشطة التى يفضل تركها للقطاع الخاص؟ وما هى المعايير التى يمكن الاستناد اليها فى ذلك؟ وما هو دور التخطيط فى ذلك كله؟

هناك إذن عدد من القضايا الأساسية التى يثيرها برنامج التكيف الهيكلى، وهى قضايا تتعلق بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الحاكمة لمسار التنمية والتى أثرت فيها السياسات التى انبثقت عن هذا البرنامج . ومن المقترحات أن تكون تلك القضايا هى محاور النقاش فى هذه الندوة.

هذه تقريبا خلفية سريعة لما ورد فى ورقة العمل، وهى قابلة للتعديل والإضافة.

ابراهيم حلمى عبد الرحمن

ما المقصود بالتخطيط؟

سلطان أبو على :

التخطيط هو وزارة التخطيط ومعهد التخطيط وبنك الاستثمار.

هل كان التخطيط مسئولا عن الاختلالات الحالية؟

ابراهيم حلمى عبد الرحمن :

د. رمزى زكى أوضح أن مسئولية التخطيط تنصب على دور وزارة التخطيط فى إعداد الخطة واستثماراتها، أى توزيع الاستثمارات والموارد. والسؤال هنا : هل التخطيط هو ما يوجد الآن؟ وهل هناك سياسات أخرى خارج التخطيط ؟

فى الحقيقة أن كلمة التخطيط تستخدم حديثا بمعنى بعيد عن معناها، فهى تستخدم بمعنى أنها بديل عن آليات السوق. وقد يكون هذا صحيحا للتصرفات الاستثمارية للخطة وتوزيع الموارد الحكومية ولكن هل كان التخطيط بالمعنى الجارى فى السنوات الأخيرة مؤثرا فى سياسات الدولة الأخرى كالاستيراد والتصدير والعمالة والإنتاج والأسعار والأجور؟ هل كان مؤثرا أو كان متدخلا فى هذا؟

ولكن السؤال الآن : ما هو التخطيط الذى كنا نتبعه؟ وما التخطيط الذى نريده؟ كلها أسئلة تحتاج إلى إجابات.

فى فترة التخطيط للعشرين سنة الماضية زاد الدين من كذا إلى كذا، كما زاد تعداد السكان من كذا إلى كذا، وحصل تقدم فى نواحى وتأخر فى نواحى أخرى. هل كان كل ذلك مخططا؟

وحتى نتكلم عن دور التخطيط فى المستقبل، أتساءل : ما هو دور التخطيط فى الماضى؟ ولذلك اقترح إجابات قصيرة عن الخمس أو العشرة الأخيرة . وماذا يدور فى ذهننا عن التخطيط الماضى وما هو التخطيط فى المستقبل؟.

التخطيط الذى كان سائدا فى الماضى هو أساسا توزيع الموارد الاستثمارية التى كانت متاحة تحت يد الحكومة فى صورة مدخرات ممولة من صناديق التنمية، ومن الفائض أو العجز الناتج من موارد الدولة فى الميزانية العامة، والفائض أو العجز فى ميزان المدفوعات كموارد خارجية لأغراض استثمارية أخرى وكانت عملية التوزيع تصل لمستوى المشروع : من المستوى الإجمالى إلى مستوى المشروع لتوزع المبالغ على الوزارات والمصالح فهى عملية تحديد الاستثمار الممول من موارد عامة وتوزيعه إلى درجة ما . وبناء على ذلك كان التخطيط بمثابة عملية توظيف وتخصيص للموارد الاستثمارية الحكومية ومتابعة لهذا التوظيف والتخصيص .

الشىء الثانى الذى كان يؤديه التخطيط هو تقديرات عامة عن المتغيرات الأساسية فى الاقتصاد الكلى مثل الإنتاج، الأدخار، الاستثمار، العمالة ، التجارة، وكلها تعطى إطارا للاقتصاد الكلى، أى بيانات تفيد مسئولية إدارة الاقتصاد.

وهناك ادارة الاقتصاد الكلى للدولة التى تشمل الضرائب، الأجور، والأسعار، والائتمان، والدين الخارجى، والدين الداخلى وكل مقومات الـ Macro-economic management .

كان التخطيط يعطى بيانات وكانت البيانات تعطى صورة أحسن من أى صورة تعطى من أى مصادر أخرى، بينما السياسات الخاصة بقبول القروض والمنح والمساعدات من الخارج، والسياسات الخاصة بفرض الضرائب أو تحديد الأجور سواء حكومية أو غير حكومية، والرقابة على الإنتاج والعمالة، وكلها كان يشير اليها التخطيط كجزء من عناصر الادارة الكلية للاقتصاد دون أن نعلم من له دور محدد فى هذه العناصر. ولذلك ينبغى أن لا نحمل جهاز التخطيط الذى كان قائما حينذاك بالتطورات التى حدثت فى السنوات الأخيرة فى أى ناحية من النواحى. لم يكن جهاز التخطيط مسئولا عن الديون أو التضخم، أو البطالة أو الاختلال الهيكلى فى ميزان المدفوعات أو اختلال الميزانية. إن جهاز التخطيط الذى نعرفه كان محددا جدا بعملية تقدير وتوزيع الموارد المالية المتاحة للاستثمار من مصادر حكومية، ومتابعة هذا التقدير وتوزيعه. بالاضافة إلى تقدير العناصر الخاصة بإدارة الاقتصاد الكلى ومتابعتها، (ولا ندرى كيف كانت متابعتها) مثل تقديرات خلق وظائف (٤٠٠ألف وظيفة سنويا) وتقديرات أخرى مثل العمالة والأجور والأسعار والدخل، ولم يكن هذا جزءا من عملية التخطيط نفسها، ولا هو مرتبط بوظيفته الأساسية التى كانت قائمة: وهى مسألة الاستثمارات والموارد الاستثمارية الخاصة بالدولة. ولذلك لا يصح فى رأيى أن ننسب ما حدث من تطور الى الجزء الأول المحدد فى وظيفة وزارة التخطيط وهى عملية الاستثمار الحكومى، ولا الجزء الثانى وهو معاونة وضع سياسة أو إطار عام للإدارة الاقتصادية.

مثلا، التخطيط لم يصدر قرارا بتوزيع أرباح على الشركات الخاسرة. والتخطيط لم يصدر قرارا بأن الشركة الخاسرة يمكن أن تسحب على المكشوف من البنوك إن هذه القرارات تصدرها الدولة التخطيط لا يدعى أنه كان مسئولا عن هذا التخطيط لم يكن مسئولا عن استمرار النظام التعليمى بالشكل الاندفاعى لدخول الجامعة وكثرة الخريجين بدون وظائف التخطيط لم يكن مسئولا عن مستوى الإنفاق العسكرى. كل هذه سياسات أساسية فى إدارة الاقتصاد الكلى، ولم يكن التخطيط مسئولا

عنها. واذا كانت تظهر فى صدور الخطة فهى إشارة توضيحية ولذلك فان كل التطورات التى حدثت، والتى تستدعى الآن اتخاذ إجراءات إصلاحية لم يكن للتخطيط المركزى دور فيها.

بعض الإجراءات السارية تقول أن الشركة التى ترفع الأسعار تكتب لوزير التخطيط ولكن الدولة تحرم عليها رفع الأسعار ثم تستطيع الشركة السحب على المكشوف، والبنوك راضية لانها تأخذ فوائد لذلك اقترح - إذا وافقتم - أن نتحدث عن كيفية نشوء الموقف الراهن غير المقبول مثل حل مشكلة البطالة، إصلاح الاختلال الهيكلى فى ميزان المدفوعات ومشكلة العجز فى الموازنة كيف نشأت هذه الاختلالات، وإلى حد كان التخطيط ووزير التخطيط مسئولين عن هذا الأمر؟

لم يكن وزير التخطيط مسئولا عن ذلك. ولذلك فإن المناقشة تحتاج إلى توضيح: كيف نشأ الوضع الاقتصادى الراهن؟ لقد نشأ نتيجة سياسات عامة اتبعتها الدولة بشأن النواحى الاقتصادية والمالية والتجارية، ولم يكن للتخطيط دور فيها. وقد كان دور التخطيط فى هذا الوقت: هو إصدار الخطة وكان يتم هذا بطريقة معقولة، ولم يكن كل رقم مضبوطا ١٠٠٪ ولكنه كان معقولا ولم يكن مؤثرا فى التطور الذى حدث، وبالتالى لا يكون الكلام عن دور التخطيط ووزارة التخطيط، ولكن كان يكون الكلام عن كيف تدهور الموقف الاقتصادى للدولة؟ وكيف يمكن إعادة النظر فى السياسات العامة بما فيها سياسة جديدة اسمها التخطيط الجديد، سواء كان التخطيط الجديد مركزيا أو تأشيريا أو تفصيليا أو إجماليا حتى يمكن تحويل الوضع الحاضر الى اتجاه أفضل.

ووزير التخطيط - وكنت أحدهم - لم يكن مسموحا له بالتكلم عن الميزانية العامة للدولة. ولم يكن مسموحا له بالحديث عن العلاقة بين البنوك وشركات القطاع العام ووصفها بأنها غير سليمة شكليا. ولقد كانت القروض تمر على وزارة الاقتصاد، أما حاليا فان أى قرض لابد أن توافق عليه وزارة التخطيط ومجلس الشعب.

ويقال إن ما حدث سببه التخطيط المركزى. ولكن السبب هوسياسات خاطئة مخططه لإحداث مثل هذه الأوضاع، ولم تحدث أوضاعا حسنه.

هل كان صندوق النقد والبنك الدولى يتدخلان فى سياسات الدولة التى أفسدت الوضع أو لا؟ أعتقد أنهما تدخلا بطريق غير مباشر، وبحرص، حيث لا يمكنهما علاجها الا بحذر حرصا على التوازن الاقتصادى والاجتماعى والسياسى.

إن المناقشة عند معالجة الموقف الحرج تتطلب تحديد هدف، والهدف بعيد، ولكن يجب تحقيقه دون

الإخلال بالتوازن الاجتماعى والاقتصادى والسياسى. ومن أجل هذا استلزم اتباع ما يسمى بسياسات آليات السوق، وليس التخطيط المركزى، الذى لم يكن موجودا، والذى عاصرناه جميعا. أى أنهم يريدون إصلاح شىء لم يكن موجودا.

الملاحظة الأخيرة فى هذه المقدمة الطويلة، إننا نسعى الآن إلى حرية أكبر للقطاع الخاص، والاعتماد على آليات السوق، وانفتاح الاقتصاد المصرى على الاقتصاد الدولى، واعتماد أكبر على المبادرات الفردية. وهذه الأهداف لم تتحقق حاليا، لأننا فى مرحلة انتقال، ولإحداثها نحتاج الى تعديل سلطة الدولة للتكيف مع هذه الأوضاع فضمان المنافسة، وعدم الاحتكار فى السوق وضمان حماية الصناعة المحلية من الإغراق من الأسواق الخارجية، ومعالجة بعض الاختلالات الخاصة بالتخلف التكنولوجى، وعدم القدرة على المنافسة كلها أمور تحتاج إلى سياسات جديدة.

ان دور الدولة يتمثل فى الحكومة كحكومة، أو بالحزب السياسى، أن تصدر هذا القرار أو تصدره الأجهزة الدستورية أو التنفيذية. إن هذا الدور سوف يختلف فى الوضع الجديد عما كان عليه الأمر من قبل بما يؤدى إلى تحرير الأسعار وعدم الاحتكار مع مراعاة الجانب الاجتماعى. فالدولة لها دور. وهذا ما يدعونى لطلب تفسير عنوان الندوه، إن التخطيط ليس وزير التخطيط والخطة، والتكيف هذا له أصل، وهو أن الاختلالات التى حدثت ترجع إلى سياسات عامة قررت، ولازالت قائمة ودخلت كأساس فى التنفيذ ولكن دور التخطيط كان محدودا للغاية. وحتى لو كان التخطيط قد أحسن أو أساء استثمار أموال الدولة لكان الأثر محدودا.

التطوير وإعادة الهيكلة

محمد محمود الامام:

خير ما يقال فى هذا المقام، أين نحن؟ وماذا نريد أن نكون؟

القضية كما اثيرت تتعلق بمسئولية التخطيط، ولا أريد ان اتكلم عن مسئولية التخطيط، ووجوده الفعلى وكونه مسئولا او غير مسئول . القضية ما هى وظيفة التخطيط فى نظر الدولة التى كانت قائمة؟ وينشأ هذا من أن الدولة عندما أخذت بالتخطيط كانت تعنى التنمية . وهذا يحدث فى كل الدو النامية . وهناك أساليب عديدة تؤدى إلى التغيير والدكتور ابراهيم حلمى درس التجربة الهندية والدول النامية الاخرى، وقال أن هناك مدخلا جديدا وهو أن تأخذ الدولة دوراً، بالإضافة إلى كونها الدولة الحارسة.

اذن الدولة عندما أخذت بالتخطيط فى البداية كانت لها نظرة التنمية . هنا تلقى المسئوليات على أجهزة نشأت أصلا لغرض إدارى ولكن واجباتها تغيرت إلى أغراض اقتصادية واجتماعية.

إن نظرة أجهزة الدولة لدورها من عملية التنمية لم تحدث، وبناءا عليه اختلطت عملية الدور التقليدى للدولة بالدور التنموى دون أن يتضح هذا الدور التنموى . إن دور التخطيط قام لوضع خطط التنمية وليس لوضع خطط لإدارة الاقتصاد. فهنا أين نحن من عملية إدارة الاقتصاد ؟ ما حدث أن التنمية فسرت فى وقت من الأوقات على أنها مشروعات . وفى ضوء الفكر الاقتصادى السابق فسرت على أنها استثمارات، وأن مشكلة مصر مثل أى دولة نامية هى عملية إيجاد التمويل اللازم للاستثمار وتخصيصة دون إهدار . وهنا ننظر إلى الإهدار بالمعنى الإدارى، أى صرف الأموال إداريا وليس اقتصاديا. وكان المفهوم الإدارى سهلا لأنه أنشأ ميزانية جديدة، بحيث أصبحت الميزانية ثلاثة أبواب بدلا من بابين، وتضخم الباب الثالث، وهذا ليس تخطيطا، ولكنه عبارة عن تخصيص بالنظام الادارى . وقد يكون وراءه قواعد تخصيص اقتصادية وقد لا يكون. وكان الجهاز التشريعى يواجه بالشكل النهائى الذى يمكنه من ادارة موارد الدولة. إذن عملية التخطيط فى نظر الجهاز التشريعى تحولت إلى وضع الميزانية، وليس التطوير للدولة . ويمكننا أن نتكلم عن ثلاثة أشياء مرتبطة ببعضها.

هناك أولا : ادارة الدولة (الادارة الاقتصادية) والتى من خلالها يتم تنفيذ المهام قصيرة الأجل وطويلة الأجل والادارة اليومية مسئولة عن جميع نواحى الدولة.

وهناك ثانيا: تخطيط التنمية وكان مفهوم التنمية أنها تعالج ما كان سائدا من تخلف اقتصادى نتيجة الأوضاع التاريخية، بحيث يكون لدينا تصور لهيكل نسعى للوصل إليه، وليكون فى المستقبل وضع أفضل فى شكل خطط طويلة ومتوسطة الأجل.

وهناك ثالثا: إدارة التنمية ويعنى هذا فى الواقع العملى ترجمه تلك الخطط إلى ادوات لتحقيق هذا التغير فى الهيكل الاقتصادى ومن هنا جاء ما قاله د. ابراهيم بأن الخطة كانت تخصيص موارد لمشروعات، وفى حدود هذا كان يأتى الالزام.

والمشكلة هى أن التخطيط بدأ خططا طويلة الأجل (خططا عشرية وخمسية) ترجمت إلى خطط سنوية . كان هذا عكس ما يحدث فى الدول التى تسمى بدول التخطيط المركزى (والخطأ الشائع عن كلمة التخطيط المركزى "Central Planning" أن كل تخطيط على مستوى الدولة هو تخطيط

مركزى) لقد كانت هذه الدول يتم ادارتها مركزيا. والسؤال الذى يجب حسمه الآن ليس هل نبقى أو ننهى التخطيط المركزى بل هل يكون التخطيط المركزى تأشيريا أو إلزاميا ؟

القضية هى أنه فى الدول التى يتم إدارتها مركزيا ، كانت المشكلة الأساسية فيها هى غياب السوق الذى استتبع سيطرة الدولة على قرارات أطراف السوق: العرض والطلب. وبالتالى حرمت هذه الاقتصادات من وظيفة الإدارة على المستوى الجزئى، وانتقلت إلى مستوى الدولة. وهذا الحد من وظيفة الإدارة كان السبب فى الانهيار النهائى لهذه الإدارة التى ارتبطت بملكية رأس المال التى اعتبرت مستغلة.

ومن هنا كان لابد أن يكون التخطيط اليومى الادارى المستمر لهذه الامور، هو الأساس.. والتخطيط بهذه الصورة يتضمن اجزاء من خطط التنمية التى سميت خططا طويلة الأجل هذا النوع من التخطيط الذى تأثرنا به نشأ فى بيئة مختلفة عما سرنا عليه فى الماضى حيث أن الاساس هو التخطيط لإدارة الاقتصاد ـ وتأتى مهمة التنمية كجزء من العملية الإدارية ولقد أخذنا الأساس وهو التخطيط للتنمية، ثم ترجمناه إلى تخطيط لإدارة التنمية وتركنا بالتالى إدارة التنمية .

من هنا نشأ موقف غريب له علاقة مع الاصلاح الاقتصادى، فالجزء الخاص بقطاع الأعمال فسر على أنه تعيين أهداف تساعد على إحداث توازنات، تفادياً لأن يحدث إهدار نتيجة تفاعلات قوى السوق وعندما يتم تحقيق التوازنات مستقبلا ، نصل إلى وضع أفضل، وحتى يحدث هذا لابد أن يكون هناك أدوات تساعد على تحليل المسارات والقوى المؤثرة فى جانبى العرض والطلب حتى يمكن أن تترجم هذه الأشياء إلى موازنات ـ هذا من ناحية والناحية الثانية اذا قلنا أن هذا التحليل يتدخل فى العوامل المؤثرة فى جانبى العرض والطلب، فعلينا أن نرى ما هى الأدوات التى تغير هذين الجانبين لكى تحدث التوازنات التى تصورنا أنها ستأتى فى النهاية بعبارة أخرى كان لابد ان تنتقل الى الدولة ليس عملية الحلول محل الإدارة على المستوى (الفردى) بل صورة تفاعلات هذه الجوانب كلها وتترجم على مستوى إدارة الدولة الى مجموعة من السياسات والادوات التى يفترض أن تكون مأخوذة على المستوى الاجمالى (Macro Ievel) إلا أن بريق الموازنات الحسابية أدى الى تغليب النظرة المحاسبية التى لخصت الاقتصاد فى جانبين جانب الموارد وجانب الاستخدامات والنظرة الاقتصادية السطحية لخصت العملية فى منحنيين: منحنى العرض ومنحنى الطلب، وبما أن هناك عرضا وطلبا ، فانه اذا تساويا يصبح هناك توازن، واما إذا ظهرت فجوة بين التوازنات وأدوات

تحقيقها قيل ان التخطيط يريد هذه التوازنات وعلى الاجهزة الأخرى اتباع السياسات التى تحقق هذه التوازنات أى أن آلية التحكم فى قوى العرض والطلب لم تكن موجودة.

إذن القضية لم تكن مسئولية أو عدم مسئولية، ولكنها قضية أن النظرة التوازنية العامة عندما تركت لآليات الحركة التلقائية لم تتحقق. إذن العيب ليس فى وجود خطة من عدمه، أو توازنات على الورق ، وإنما فى عدم إقامة آليات الحركة.

وهذه النقطة الجوهرية التى تدخل فى ماهية وظيفة الدولة تجاه هذه العملية الإدارية العامة، وربط الإدارة على المستويات الإجمالية، وأداء الوظيفة الإجمالية بصورة متسقة مخططة، هذا هو الشىء الذى غاب عنا.

ولكن أود أن أضيف البعد الثالث وهو المهم فى كل العالم وليس مصر فقط، وهو التطوير، وهى الترجمة الصحيحة لكلمة DeveIopment عملية التطوير التى تحدث فى الواقع، فى الاقتصاد، وفى المجتمع والتنظيم السياسى والاجتماعى والاقتصادى هذا التطوير هو الدور الجوهرى لأى دولة تريد الاستمرار وهذا التطوير يحتاج إلى شيئين: الشىء الأول هو التراث البشرى، فهناك حركات تحدث فى المجتمعات البشرية تؤدى فى اندفاعها نحو التنمية الشىء الآخر هو أن تحدث (فى فترات معينة قد تكون طويلة أو قصيرة) عمليات تؤدى إلى انقطاع فى هذه التوجهات والانتقال من طور الى طور قد يكون الانتقال من الدولة الرعوية إلى الزراعية إلى الصناعية أو الانتقال من الثورة الصناعية الأولى إلى الثانية التى نحن فيها الآن. أو ننتقل من نظام اقتصادى سياسى معين إلى نظام آخر، وهو ما يسمى بالتخطيط الهيكلى تمييزا له عن التخطيط الوظيفى الذى اعتدنا عليه فى ظل ثبات الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

الشىء الثانى الذى عاق معظم جهود التنمية فى مصر والعالم أنها لم تنظر للتنمية كجزء من عملية التطوير. إذا نظرنا لها على هذا النحو، ننظرلها على أنها تطوير اجتماعى اقتصادى سياسى حضارى ثقافى إلى غير ذلك. ومن هنا لا نستطيع الحديث عن جهاز تخطيط منفصل عن باقى الدولة فكل الدول يجب أن تتبع نظام ملكية يؤدى إلى أن تتحكم فى المفارقات التى يمكن أن تنشأ فى عملية تطوير تتسارع خطاها بسبب شدة التخلف القائم، وبعد الوضع الحالى عن المنظور الذى يواد تحقيقه.

هذه هى مشكلة التفاعل الاجتماعى الضخم الذى يقع على دول فى سبيلها للتنمية فى ظل ثورة تكنولوجية شديدة التطور، وضغوط من القوى التى تحدث هذه الثورة من الخارج، وسرعة الحركة، وسرعة الانبهار بهذه الحركة غير ذلك.

فاذا تكلمنا عن التكيف «Adjustment» يعنى ذلك أننا نقوم بتعديل أساليب الأداء بينما حقيقة الامر أن ما يحدث هو إجراء تغيير هيكلى Restructuring أى إعادة هيكله.

لذلك فأنا أرفض استخدام كلمة (تكيف) رغم أنها شائعة، لأننا فى الواقع نقوم بعمل إعادة هيكله.

وأعتقد أن المشكلة التى تنشأ من أستخدام كلمة (تكيف) أنها تستخدم على استحياء حتى تمرر منها عملية إعادة هيكله الاقتصاد، وكأن العملية التى نقوم بها لابد من إجرائها خفية حتى لا يحس بها الناس. ولكى نحققها خفية فإننا فى الواقع نلغى أسس عملية التطوير، وهى أن نشرك المجتمع بأفراده فى كل شىء ـ ونقول فقط سنغير سعر الفائدة والرسوم الجمركية .... الخ.

والعملية التى تحدث ليست تكيفا، بل هى عملية إعادة هيكلة، ويجب ألا نستحى منها. واذا كنا لا نستحى نقول ابعادها ونحشد المجتمع بكامل طاقاته . وبالتالى عندما نتكلم عن التخطيط، فإنه أصبح وظيفة عامة للدولة. والدولة ليست الحكومة، إنما الحكومة والشعب. وعندما نتكلم عن الجزء الثانى وهو أننا نريد أن نقوم بعمل هذا التغيير الهيكلى، ويكون هذا جزءا من عملية التطوير بمعنى Development فما هى المقومات التى تؤدى إلى إنشاء نظام تخطيطى قادر على إحداث تلك التغيرات ومتابعة تنفيذها والوصول إلى النتائج المرجوة منها؟ إن مواكبة ومعالجة المفارقات الناشئة ليس من عمليات الدخول فى السوق أو عدمه، وإنما من التغير من نظام إلى نظام آخر. حيث كان الانتقال فى الستينات من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، يستلزم إنشاء وظيفة الإدارة تحت إشراف الملكية العامة. وقد واجهت هذه العملية حصارا اقتصاديا من الخارج، وبالتالى أصبحنا نواجه افتقاد تكنولوجيات الغرب، الذى لم يكن يرغب فى إمدادنا بما يلزم مصر من اجتياجات. وكان لابد من أخذ قرار بمواصلة الإنتاج عن طريق التأقلم مع الوضع الجديد. هذا أدى إلى تغير فى مصادر تزويد الشركات وتعديل تكنولوجياتها إلى غير ذلك، وأصبحت العملية مستمرة، فمثلا فى السلاح، تنوع المصادر فإذا بنا أصبح عندنا مصدر واحد. إذن عملية التغير الهيكلى لابد أن تنشىء مفارقات بشكل أو بآخر تغير وظائف أجهزة، أو تتغير مفاهيم وظيفته فى مرحلة تزاحم الأحداث وتقتضى مفهوما معينالوظائف التخطيط.

وإذا حددنا الوظائف على المستوى المحلى ونشأ تخطيط على مستوى المحليات، وتم إنشاء وحدات تخطيط على المستوى المحلى، بعد ذلك نسمع أن هذا الجهاز التخطيطى قيل إنه يؤدى دوره السليم وأن التخطيط لا يعمل حسب توجيهات الدولة العليا. فاذا كانت تلك التوجهات يجب أن تحقق الأمن الغذائى فيما عدا القمح، يتبادر فى ذهنى تساؤل : ما هو الأمن الغذائى بعيدا عن القمح هذا كلام غريب. ثم تظهر دعوة الى المجتمعات العمرانية ! وأشياء أخرى. فكان لابد من محاولة لتجميع الأفكار حول رؤية معينة سميتها تساؤلات حول الاستراتيجية كمحاولة للاتفاق على رؤية قومية والتخطيط فى ظلها.

والتنمية ليست فى ذهن قيادة الدولة، فلابد أن نحول هذه الأبعاد إلى تصورات. كما لم تكن أى جهة مسئولة فالوزارات لم تكن مشغولة بالتفكير فى التساؤلات التى وضعتها. أما المشاركة فى مسئولية إدارة الدولة فكانت غير قائمة ولم يكن مقدرا لها أن تقام .شخص واحد فقط هو الذى يتكلم وهو رئيس الدولة وكل واحد يعمل بتوجيهات رئيس الدولة ـ فيما عدا ذلك ليس هناك من يخرج توجيهات هذه الرؤية العامة كانت غائبة، وقد اجهضت محاولة وضعها.

هذا يقودنى إلى تساؤل أخير، لأنه أثناء عملى فى بعض الدراسات مع البرنامج الإنمائى للامم المتحدة UNDP قابلتنى كلمة التخطيط الاستراتيجى ـ وأريد استفتاءكم فيها: ما هو التخطيط الاستراتيجى؟ فإذا رجعت بالذاكره إلى كلام قاله ووترستون قال:«إن عملية وضع خطة التنمية لمدة خمس سنين ومتابعتها عملية لا تأتى بثمنها، وأن المطلوب من الدول النامية أن يكون لها رؤية استراتيجية بعيدة المدى، ثم تركز على كفاءة وضع ميزانياتها السنوية». ويبدو أن كلمة التخطيط الاستراتيجى تعنى أن يقتصر التخطيط على الرؤية الاستراتيجية العامة.وأنا محتاج إلى استيضاح من حضراتكم واكتفى بهذا القول لى ملاحظة على الورقة التى اعدت لهذه الندوة وهى أنها تدخلنا فى مناقشة السياسات، واذا دخلنا فى مناقشة السياسات ابتعدنا عن مناقشة الأسس التى توضع بها السياسات، وأننى لا أدخل فى السياسات : كسياسة مكافحة التضخم، أو سياسة العمالة ولا آثارها واذا كنا نريد أن يكون لنا دور فإن النظرة إلى هذه الأمور تعنى اتهاما للنظام الاقتصادى السابق، ومجموعة السياسات التى بها عيب. وهذا الخلل مثله موجود فى أمريكا فهناك بطالة وكل مظاهر الخلل التى نشكو منها نتيجة خطأ فى السياسات والتى تذكرنا بما قالة ابن خلدون «قللوا من الضرائب... فتشتغل الناس .. فيزداد الاقتصاد» ولو ناقشنا السياسات لا نقول أن سياسة ما

صحيحة وعكسها خطأ ، فليس عكس الخطأ بالضرورة صحيح هذا غير صحيح لأن كلمة سياسة تعنى أنك تحلل الأوضاع وتحاول أن توجهها توجيها صحيحا واذا ناقشنا السياسات فإن هذا يقودنا لمناقشة وضع قائم قد نختلف فيه. فإذا كان هناك دور للتخطيط فهو وضع أسس يمكن فى ضوئها أن ننظر إلى هذه الأشياء نظرة سليمة وتحدث بينها وبين بعضها روابط وهذا ما كنا نفتقده.

إن هذه النقاط تثار لأن ما يحدث فى الأسعار والتضخم لابد أن يؤثر على الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، كما أن إجراءات مكافحة العجز فى ميزان المدفوعات قد تؤثر على توزيع الدخل إلى غير ذلك.

إن النظرة غير المتكاملة لهذه الأمور قد تؤدى إلى نوع من الخلل الانسان ينظر الى التعليم، والكل ينفق ومن يرى أخطاءه يقول أوقفوا التعليم ومن يرى أخطاء القطاع العام يقول: أوقفوا القطاع العام بل يجب أن نصلح كل خطأ نجده والقضية ليست مناقشة هذه السياسات وأثارها، وانما هى كيف نستطيع أن نتخذ قواعد للحركة تمكننا من إحكام وضع سياسات تمنع حدوث خلل فى أى من هذه النواحى.

التخطيط ومؤسساته

سلطان أبو على:

لكى ندخل فى الموضوع فإن تفسير التاريخ المعاصر ليس سهلا، ونريد أن نجتزىء منه بعض الاجزاء لمحاولة تفسير الحاضر بالنظر الى التاريخ المعاصر، فاذا نظرنا الى ما حدث فيما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى والدول الشرقية الأخرى والتى كان يطبق فيها التخطيط المركزى نجد أن النظام الاشتراكى الاقتصادى بمكوناته المختلفة المتعلقة بكيفية اتخاذ القرارات قد الغى السوق . والدكتور الامام قال ان الغاء السوق هى العملية التى أدت إلى الانهيارات التى حدثت فى هذه الدول . والبعض الآخر مثل د. ابراهيم سعد الدين ينظر إلى العلمية من نفس المنظور، وهو ان غياب المنافسه يؤدى إلى تراخى الواحدات المختلفة.

إننى انظر من زاوية أخرى، وأن أى تفسير جزئى لا يكون تفسيرا كاملا شاملا كافيا، لأنه يركز على جوانب مختلفة: جوانب الملكية وجانب الخصخصه ووجود القطاع العام مع عدم وجود اختبارات ومتابعات تؤدى إلى زيادة كفاءته، وعدم الحافز الفردى . ربما كان التفسير الصحيح هو أن كل هذه العناصر هى التى أدت إلى هذا التراخى، بل أيضا نضيف إليه عنصرا أشار إليه د. الامام، وهو ما

يتعلق بعملية التطوير السياسى فالبعض يقول أن النظام الاشتراكى كما طبق بالطريقة الستالينيه قد أهمل الجانب الديمقراطى، وبالتالى حدث ما حدث. إذا كان على الجانب الاقتصادى قد أهمل السوق وعلى الجانب السياسى أهمل جانب الديمقراطية وحقوق الانسان، فماذا بقى من النظام الاشتراكى؟

إننا لا نريد الدخول فى تفسير وتحليل طويل، وهو تفسير مفيد، ولكن النتيجة أن أصبح الاتجاه العام هو الأخذ بنظام السوق وليس التخطيط المركزى أو غير المركزى.

ان الهدف النهائى للتنمية أو ما سميناه التطوير لن نختلف عليه، لكن مازال السؤال قائما هو كيف؟ بمعنى كيف يتم تنفيذ البرنامج؟

كان المتصور أن الأخذ بالنظام الاشتراكى والتخطيط المركزى هو الذى يؤدى إلى الإسراع بالتنمية قياسا على ما حدث فى أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية . ولكن ما حدث الآن غير ذلك، ولابد من الاستفادة من التجارب الإنسانية والتفاعل معها. وأعتقد أنه يجب أن يكون أحد المعطيات الأساسية هو فهم النظام الاقتصادى فى مصر بإعادة هيكلته، تغيير الهياكل وليس مسألة تكيف كما قال د. الامام إعادة هيكلة للاقتصاد القومى. ويمكن أن يؤخذ علينا هنا أننا ليس عندنا شفافية ولا مكاشفة ونتعامل فى السر. هل المكاشفة أفضل؟ هذا يخضع للتقدير الشخصى، وأنا أؤيد المكاشفة والمصارحة مع الناس لتجميع الجهود . وهذه مسألة حيوية.

ولكن ماذا عن المؤسسات القائمة وهى : وزارة التخطيط، معهد التخطيط القومى، بنك الاستثمار القومى. لقد طرحت ورقة فى مؤتمر الاقتصاديين ـ ولا أريد تكرارها ـ عن التخطيط وأتصور أن يكون لدينا وحدة أساسية تابعة إما لرئاسة الجمهورية أو رئاسة مجلس الوزراء، تتولى عملية التخطيط، والتصور الذى يجب أن يتطور اليه المجتمع والإطار الـ Macro أو الكلى للاقتصاد على المدى المتوسط الطويل .وبالتالى نحتاج إلى إعادة هيكلة جذرية لأجهزة التخطيط. وهذا يرتبط بدور الوزارات المسئولة عن القطاعات المختلفة مع برنامج الإصلاح وعملية الخصخصة فيما يتعلق بشركات القطاع العام، ويصبح من المفروض أن تقوم الوزارات القطاعية برسم السياسات التفصيلية المتعلقة بالتطوير والتحديث داخل كل قطاع سواء بالنسبة للصناعة، الزراعة، النقل والمواصلات، الخدمات..الخ. هذه هى المسألة الأولى .

المسألة الأخرى هى دور الدولة فى الاقتصاد فى ضوء التطور واعادة الهيكلة : وأتصور أن دور الدولة ممثلة فى الحكومة يرتبط بالتطور السياسى . فإن عاجلا أو آجلا سيحدث لدينا تطور سياسى

يميل نحو التعددية الحزبية الحقيقية، والذى يؤدى إلى تنافس فى المجال السياسى على برامج مميزة، وفى ظل هذا الاطار لابد أن يكون الجهاز الادارى جهازا كفئا وبعيدا عن مثل هذه التشاحنات السياسية، حتى يستطيع أن يدير المجتمع ويقوم بعمليات الإدارة فى القطاعات المختلفة. نحن محتاجون إلى تغيير نظرة الدولة إلى دورها فى مجال ممارسة النشاط الاقتصادى بطريقة مباشرة إلا فى حالة الضرورة القصوى. وعن طريق السياسات ـ وهو أمر حيوى ـ يكون دور الدولة فى تعديل المسار طبقا للأحوال الاقتصادية السائدة بالدولة، فتكون هذه السياسات مهمة، وليس عن طريق الاستثمار المباشر أو التدخل المباشر إلا على سبيل الاستثناء.

والمسألة الأخيرة هى إعادة هيكلة الجهاز الحكومى وكيف يتم؟ وكيف نكفل له كفاءة أداء الدور المطلوب فى إطار من الاعتماد على قوى السوق، ووجود التعددية الحزبية؟ كيف يكون هناك جهاز حكومى يستطيع أن يديرالاقتصاد والمجتمع بعيداً عن تأثره بالتقلبات اليومية فى المجال السياسى؟ والإجابة طبعا لابد أن يتأثر، ولكن هناك حد أدنى يجب أن نحافظ عليه حتى لاتحدث تغيرات حادة فى المجتمع.

أعتقد أن هذه هى المسائل الثلاث التى يمكن مناقشتها فى هذا المجال .

ابراهيم حلمى عبد الرحمن:

المداخلات الثلاث التى حدثت جاءت على قياس واسع، فقد تكلمت أنا عن الوضع الحالى وليس التاريخى، وتكلم د.الامام وتوسع توسعا مشكورا فى التفرقة بين ما يسمى بالتطوير والتنمية والتخطيط، والعناصر المرتبطة بعملية التطوير، والتفرقة بينه وبين ماهو حادث الآن على مقياس أوسع، وهو تطوير فعلى للمجتمع سواء على مستوى أحسن أم لا . أما د. سلطان فقد رجع إلى الإجراءات الجارية قليلا، مع التوسع فى النواحى السياسية . وأريد أن أقول هل العنوان الذى نناقشه هو هذا أم لا؟.

أنا اتصور أن من كتبوا الورقة لم يكن غرضهم ما قلناه رغم أنه كلام هام وقيم، خاصة كلام د. محمد محمود الامام فقد كان غرضهم فيما اعتقد هو هل وزارة التخطيط وما حولها سوف تذهب مع الريح مع الإصلاح الاقتصادى، أم أنه ستعبأ بشكل آخر جهود هذه الأجهزة التخطيطية القائمة؟ أو بعبارة أخرى، ما مصير هذه الأجهزة؟ لا أظن أن الهدف من الموضوع هو الإجابات التى جاء بها الثلاثة الكبار. والإجابات عظيمة ولكنها لا ترد على السؤال . سألت السؤال الأول للدكتور رمزى:

ما هو التخطيط الذى تتكلم عنه، ولكن لم تأت إجابة . وأرد، أنا ، بأن التخطيط هو هذا المبنى وماحوله، وإذا كان هذا ليس هو المقصود يصبح التخطيط هو ما سمعتموه سواء صحيحا أو خطأ.

فى هذه الحالة تصبح الورقة غير واضحة. شىء آخر هوالتكيف د. الامام تحدث عن عملية التكيف وأنها عملية تخفى أو تتستر على مسألة حقيقة وهى تطوير المجتمع كله وإعادة هيكلة Restructuring عملية التطور الاجتماعى كله، وليس عملية الاقتصاد ولا المال. ولهذا يصبح ماقالوه كلاما محددا ، بمعنى التخطيط وزارة التخطيط وأولادها.

فنحن قدمنا الإجابة على غير ما سألتم. وأنتم سألتم على ما لم نجب عليه. المطلوب التوضيح فقط.

عبد الفتاح ناصف:

المقصود بالتخطيط وظيفة الدولة، أو وظيفة الدولة وأجهزة أخرى، وظيفة الدولة والقطاع الخاص عندما يدخل بثقله سيصبح له دور وظيفى فى عملية التخطيط.

ابراهيم حلمى عبد الرحمن:

التخطيط بالمعنى الوظيفى، يمكن استنتاج الاجابة على هذا مما قيل فى هذه الندوة وسمعناه، وسيستغرق الوقت الباقى للندوة الكلام الذى قيل عن سياسة الدولة والتخطيط الاجتماعى والأجهزة الـ (Macro) والاجهزة(Micro) وآليات السوق فى إطار الجزء السياسى والجزء الاجتماعى يمكننا الحديث عن التطوير الحادث فى مصر. وعندما نتكلم عن التطوير الحادث فى مصر، أو الذى يرجى أن يحدث، سنتكلم عن شىء اسمه التخطيط، وجوهره استباق الحوادث واتخاذ الإجراءات بشأنها. نحن نريد أن نستبق الأحداث ونأخذ موقفا يغير هذا الاستباق إلى صورة نرغبها ، بمعنى نستبق أن الجو سيكون حارا فتذهب لتشترى ملابس صيفية. وهكذا يتم الاستباق على المستوى الكلى للبلد، أو على مستوى الشركة، أو بالنسبة لعملية التنمية الاجتماعية أو لأى هدف آخر . فقط عملية الاستباق لابد من حدوثها من صاحب رأى وقرار فى التعرف على الاستباق واتخاذ رأى فيه. وبناء على هذا التعريف، لانخلط بين تعريف التخطيط بمعنى الخطة والذى رفضنا أن نقتصر عليه، والتخطيط بمعنى الاستباق لتحقيق الأهداف التى نضعها. والاستباق هذا موجود ولازم فى نظام السوق، وموجود فى النظام الآخر. والمسألة كفاءة استباق الأحداث، وكفاءة الإجراءات التى تعدل فى هذه الأحداث لتحقيق الأهداف.

وعلى هذا الأساس : هل نتفق على أننا لانتكلم عن التخطيط بالمعنى المحدد الأول ولا المعنى الثانى الاعم، ولكن نتكلم عن المؤسسات القائمة فى الدولة (سواء كانت حكومية أو غير حكومية) والتى تقوم بدور فى التعرف على الاتجاهات التى ستحدث، ومحاولة تعديل هذه الاتجاهات وفقا لسياسات عامة مستحدثة ومفروض أنها كانت غير موجودة، وإذا كانت موجودة، فهى تراقب لمتابعة تحقيقها للأهداف المرجوة.

وبهذا الشكل، لاتكون قد دخلنا فى التخطيط كخطة أو التخطيط كقاعدة عامة.

عبد الفتاح ناصف:

د. الامام أشار للناحية التاريخية، والمبادىء الأساسية، وأرجأ الكلام عن الأسس التى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار لتحقيق كثير من الأهداف.

المرحلة الانتقالية ... من يصيغ الرؤية ؟

عوض مختار هلودة:

سأبدأ من محور الندوة الذى هو السياق الكلى للاصلاح الاقتصادى والمؤثرات المحلية والدولية:

أولا : نقول من الناحية التاريخية إن متابعة ما كان يحدث باستمرار هو أن عملية التنمية والتطوير عبارة عن الحصول على الـ Hardware أى شراء معدات رأسمالية، وإنشاء مصانع. ولم يحدث فى أى فترة أن حدث مفهوم متكامل لموضوع ما، وعملية التكامل لم تكن موجودة بين الـ Hardware والـ Software ، ما بين الحاضر والمستقبل، لاقبل الثورة ولا أثناء فترة الثورة، ولا حتى اليوم العملية مجرد استثمارات أو شراء أشياء استهلاكية، أو معدات يتم تشغيلها عملية التطور نفسها لم تكن حدودها معروفة، أو أن الناس لايدركونها.

ثانيا: أن كل قطاع Sector كان يعمل بمفرده، وهذا يؤكد مرة أخرى أن التكاملية لم تكن موجودة والنتيجة، أن كل واحد يكمل نفسه داخليا. وقد أدى هذا إلى زيادة كبيرة جدا فى الاستثمارات أكثر مما يجب مع إنتاجية ضعيفة جدا. إن التكامل الزمنى والمعرفى، والتكامل بين المكونات لم يكن موجوداً حتى اليوم.

ومن ناحية السياق الكلى الاقتصادى اليوم، فقد ظهرت متغيرات جديدة، وثمة اعتقاد بأن المستثمرين سوف يحضروا لمصر وأن آليات السوق ستقوم باللازم. طبعا قرارات البنك الدولى للتحرير ستكمل الصورة. ومرة أخرى لا أعتقد أن هناك جوانب كثيرة درست بعمق مثل، ما هى متطلبات

السوق العالمية والمحلية، وما هى التكنولوجيات التى يمكن أن تطبق الآن ويمكن من خلالها أن يصبح لدينا ميزة نسبية فى الوضع العالمى ؟ هل السوق العالمية التى كانت فى الستينات وقبلها هى السوق الحالية؟ السوق العالمية هى عبارة عن سوق تحتاج إلى منتجات متغيرة باستمرار، وجودتها عالية جداً، وكل فترة يدخل فيها شىء جديد فهل يمكننا أن نهىء الذين يعملون فى المجالات المختلفة لهذا النوع من السوق؟

والوضع الذى نحن فيه هو أننا لا نعرف الرؤية الحقيقية للوضع العالمى. ولكن الوضع الذى نحن فيه يزكى دور التخطيط . ولكن السؤال هو : من يضع الرؤية؟ ومن يضع الدراسات المكملة؟ وكيفية ربط الأنظمة التى تعمل: القوى التكنولوجية، المعلومات، القوى البشرية . من يضع هذه التكوينة؟ واقعيا التخطيط. والحكومة وهى الـ integrator للأنشطة المختلفة سواء حكومية أو غير حكومية، ترى أنه من الصالح أن يكو التخطيط الاستراتيجى أو أى نوع آخر من التخطيط موجودا. حيث أن مهمة التخطيط هى تكامل الأنشطة داخل الدولة ووضع المؤشرات لها، ووضع النظام المؤسسى الذى يمكنه أن يحققها، ووضع دور الحكومة فى هذا النظام.

وسوف أعطى بعض الأمثلة البسيطة : قضية حماية الصناعة الوطنية: لابد أن تكون الحكومة هى أول من يشجع الصناعة الوطنية. لكن الحكومة تشترى سلعا من الخارج وتطلب فى نفس الوقت من الشعب شراء الأشياء الوطنية هذا واجب الحكومة أولا. فى الولايات المتحدة أشرفت إحدى الشركات الخاصة بالسيارات (كريزلر) على الافلاس، فاضطرت الحكومة إلى شراء سياراتها لكى تقف الشركة على قدميها وتنقذها من الافلاس.

وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، سنجد أن القطاع الخاص أو القطاع العام وليس لديهما القدرة على شرائها، فمن يقوم بهذه العملية؟ المفروض أن تقوم بها الحكومة بناء على سياسة موضوعة والدول التى سبقتنا إلى اقتصاديات السوق لجأت إلى هذا.

مثلا، نجد أن البحوث التكنولوجية اليابانية تتم ما بين شركات متداخلة متنافسة وتعمل مع بعضها من أجل صالح الدولة. هذه عملية يمكن أن نطبقها فى مصر مع إعطاء الحكومة دور فى هذا المجال.

الملاحظ حتى الآن فى الإصلاح الاقتصادى أنه عبارة عن عملية تحرير للأسواق، فى حين أن العمليات الباقية لن تأتى تلقائيا، ولكنها تحتاج إلى تخطيط ودفع حتى يتم فهمها.

ننتقل الآن إلى الجهود الذى تبذل فى عملية التحرير والخصخصة . التخطيط من واجبه أن يوضح كيف تنفذ الخصخصة؟ وبأى معدلات؟ الواضح أن الفترة الانتقالية فترة صعبة . حقيقة أن التخطيط لن يخطط للاقتصاد كله، ولكنه سيخطط للحكومة. واقعيا لابد أن يكون له دور فى هذه الفترةالانتقالية التى لن تقل عن (٥) أو(١٠) سنوات، حتى يتم الاستقرار ويكون لآليات السوق فاعلية. التصور أن آليات السوق سيكون لها فاعلية فورية غير قائم، وأن إنتاجية القطاع الخاص لم تكن أحسن من القطاع العام، يجوز أن القائمين عليه جاءوا من القطاع العام، كما أنه لا يستطيع تفهم التكنولوجيا. كثير من أصحاب المصانع قاموا بعمل دراسات لاقتصاديات المشروع، وعند التطبيق واجهتهم عقبات تكنولوجية. كما أنه لم يكن هناك تكامل بين العناصر الاقتصادية والمالية والتكنولوجية فى مثل هذه الدراسات .

هذا يعطينا فكرة عن أن فترة الانتقال تحتاج إلى نوع من المساعدة من جانب الدولة فى النواحى المختلفة سواء من خلال خطط الدولة أو التوجهات التى تقدم للمستثمرين فالدولة قادرة على إعطائهم المعلومات، وبعد ذلك يمكنها عمل الربط بين الأشياء وبعضها.

واضح جداً أن الناس تتساءل هل يمكننا الإنتاج فى ضوء المقاييس العالمية. والسؤال الثانى هل لدينا مقاييس (Standard) أم لا؟ ومن يقوم بإعدادها؟ وكيف الجأ إليه؟ وهل هناك مجموعات خاصة بالمعرفة اللازمة لما يتم عمله؟ فى الولايات المتحدة وهى أكبر دولة تحررية أعدت دراسة تتضمن عنصرين هما Critical Technology& Strategic Planning للدخول فى المجال العالمى وهذه الورقة تضمنت جداول للاستراتيجيات التى تؤثر فى صناعاتهم. ويشارك فى هذه الاستراتيجيات Dept of Commerce& Dep.of Defence وآخر مناقشة أجراها بوش معهم، أظهرت أنهم كانوا متخلفين فى بعض التكنولوجيات عن اليابان، فأصبحوا يهتمون بها. والواضح هنا، أن مانراه لا يمكن أن يقوم به فرد لكن لابد من أن يكون جهة منظمة . إذن دور الدولة ودور التخطيط ليس من الأدوار القليلة.

فى الخطة الخمسية الماضية حاولنا عمل بعض التطلعات ثم ننزل منها إلى مستوى الـ Opera tio-nobjectives . د.كمال الجنزورى عمل مجموعة عمل وكنت أحدهم ووجدنا أن الخطة يمكن أن تضع تطلعات ويمكن أن تضع Operation Objectives ويمكن نضع الـ (SYSTEM) سواء أكان فى آليات السوق أو فى تخطيط مركزى . النقطة الأخيرة الأساسية التى لا يجب أن ننساها، أننا لا

نستطيع أن نخطط لكى نحل كل مشاكل الناس مشاكل البلد كثيرة. والتخطيط مطالب للتطوير بما هو متوقع مستقبليا. وأثناء هذا يمكن حل مشاكل الماضى.

وإما أسلوب حل المشاكل Problem Solving فهو يخاطب الماضى وليس الحاضر. ومرة اخرى فان الـ (integrator) الخاص بالنشاط ـ وليس الاستثمار (بما فى ذلك القطاع الخاص والقطاع العام) يتعين أن يكون فى يد التخطيط سواء كان وزارة التخطيط أو معهد التخطيط القومى.

المهم أنه فى فترة الانتقال يجب أن يكون هناك هيئة تخطيط وتنسيق لهذه الفترة.

السوق والخصخصة والتخطيط

عثمان محمد عثمان:

سأتكلم عن العلاقة بين التخطيط والتكيف الاقتصادى بصرف النظر عن المعنى الدقيق لهذه الكلمات . فقد فهمت أن القضية المطروحة فى هذه الندوة أن مصر فى هذه الآونة مرتبطة وملتزمة بتطبيق برنامج تكيف اقتصادى "Stabilization and Structural Adjustment Program" مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وبالتالى فان الحكومة لاتستطيع التحلل من إنجاز ماجاء فى هاتين الاتفاقيتين بصرف النظر عن خطورة الاتفاق على الأوضاع الداخلية أو الخروج عن الاتفاق.

ان الاتفاق فى حد ذاته فى هذه المرحلة يطرح التساؤل باعتباره اتفاقا يغطى بطبيعته الأجل القصير، أى فترة تنفيذ الاتفاق والتخطيط يستبق ويتحسس ويحسب للوضع الاقتصادى والمستقبل ويكون مرتبطا بالامد البعيد فيصبح أمامنا فى تصورى تحقيق شقين الشق الأول فى غمار هذا الأجل القصير ـ ومصر تطبق اطارا عاماً لسياسة الإصلاح الاقتصادى فكيف تنتقل مصر من تطبيق وتنفيذ هذا البرنامج الخاص بالاصلاح الاقتصادى والمرتبط بهذه الفترة القصيرة لكى تواصل عملية الاصلاح الاقتصادى، وهو أبعد من مجرد تنفيذ البرنامج وإدارة النشاط الاقتصادى المعتاد، بالإضافة إلى الأهداف والبرامج فى هذا الأجل القصير والمتوسط، ثم الاستمرار فى إدارة النشاط الاقتصادى كمهمة أساسية واجبة.

الأمر الثانى: أن برنامج الإصلاح بالاتفاق مع الصندوق والبنك الدوليين يقوم على تصور بعض اشتراطات تمثل حقيقة إعادة هيكلة (RESTRUCTURING) . وإعادة الهيكلة للاقتصاد المصرى هذه تفرض عددا من الأسئلة. لن أتناول الشق القصير الاجل الذى يستتبعه تنفيذ برنامج

الاتفاق مع الصندوق والسياسات النقدية والمالية إلى آخره، لأنها بطبيعتها ستؤدى إلى الحديث عن هذا التغيير المحتمل فى الاقتصاد القومى، ولكنى استطيع أن اتصور أن الافتراضات والأسس التى يقوم عليها برنامج التكيف الاقتصادى، إذا جازت التسمية، أو التغير الهيكلى تنقسم إلى ثلاثة عناصر هى:

ـ العنصر الأول: التحول نحو اقتصاد السوق، وهذا يطرح علينا عددا من الأسئلة، ربما جاءت الإجابة عن بعضها فى حديث الاساتذة الافاضل د. الإمام، د. سلطان. من الناحية التاريخية، هذا الافتراض الذى ينطوى عليه الاتفاق مع الصندوق يطرح سؤالا : هل كانت السوق غائبة فى مصر؟ هل نظام التخطيط الذى اتبع منذ الستينات، ثم التوقف عنه والعودة إليه استبعد السوق؟ هل التحول المرتجى نحو السوق يستدعى أو ينفى الحاجة إلى التخطيط؟.

ربما تكون الاجابة بطريقة وضع الأسئلة. نقول إن الاجابة دائما بالنفى لم تكن السوق غائبة، وانما كانت الدولة ـ سواء بالتخطيط أو بغير التخطيط ـ تتدخل فى حركة السوق بحيث تكون النتيجة لدينا جميعا معروفة وهى : تشوهات الأسعار Price Distortions كل العناصر المؤثرة وهم المنتجون والمستهلكون أثبتوا فى كثير من الأحوال أن ردود أفعالهم حساسة وشديدة التأثر بالسوق، ولكن المؤشرات التى يستقوها لم تكن واردة مباشرة من تفاعل العرض والطلب، وإنما كانت بقرارات إدارية فمثلا كان المنتجون يرفضون إنتاج القمح لأن القمح المستورد أرخص، وبالتالى يبحثون عما يحقق لهم ربحا أكثر أقول إن السوق لم تكن غائبة، لأن الكثيرين يفترضون، أن التخطيط ضرورى لغياب السوق وأقول إن هذه ليست مقابلة ضرورية لأن الاقتصاد المصرى ليس بالتخلف ولا الجمود الذى يجعل السوق غائبة وأن التدخل الإدارى مطلوب للتعويض عن غياب السوق، ولكن ربما يكون مطلوبا للتأثير فى النتائج التى قد تكون سلبية.

ـ العنصر الثانى : ان التخطيط فى أى من مراحله لم يستبعد السوق ربما قد أصل إلى نتيجة من كلام حضراتكم أنه فى كثير من الاحوال أدت التدخلات الناقصة أو المحدودة من جانب المخطط إلى مزيد من اختلال السوق وليس العكس. التخطيط فى مصر لم يستبعد السوق وانما لم يصحح نتائج أعمالها كما كان يجب، ولكن ربما أدى إلى تدهورها.

المهم فى هذه الجزئية أن كلام د. سلطان واضح جدا، واسمح لى أن اشيد به تماما . إننى أوكد أنه لاتناقض بين السوق والتخطيط . فمن الناحية المنطقية لاتناقض بين وجود السوق وترك العمل لآليات

السوق من ناحية، ودور التخطيط لتصحيح ما تتمخض عنه هذه الآلية من اداء، وليس الأمر كما يبدو فى بعض المقولات أو الحوارات أن التخطيط يستبعد السوق أو ان السوق لايحتاج التخطيط . فى هذا المجال يبقى السؤال فى حقيقة الأمر عن آلية تخصيص الموارد فى مصر لأن المتحدثين عن التخطيط أو المتكلمين عن السوق لا يعطونها الدراسة المنهجية الواجبة.

وأعتقد أنه مازالت هذه المنهجية التى كنا نبدأ بها أية دراسة أو محاضرة عن التخطيط تحتاج منا دراسة متعمقة فى المرحلة القادمة : الآلية الواجب اتباعها فى الظرف الخاص فى مصر فى ظل الأوضاع الاقتصادية المصرية المحددة لتخصيص الموارد ربما أن القول بأن الدولة قد بدأت فقط فى ظل التخطيط فى الستينات كتخطيط يقتصر على برنامج الاستثمارات يثير السؤال : حتى لو اتبعت الدولة لظرف أو لآخر هذه الآلية، فما هو المعيار الذى يتم بناء عليه توجيه الاستثمارات فى مجال معين؟ هل فى هذا يخضع المخطط للأسعار لاعتبارات سياسية أو غيرها؟ وهل هذه المشروعات الاستثمارية هدفها الربح أم ندخل فى دوامة أن الاسعار محددة من جانب الدولة فإذا ترتب عليها خسائر تتحملها ميزانية الدولة؟ أعتقد أن التخطيط يمكن أن يستفيد من هذه الدراسات بتحديد آليات أفضل، وربما الحديث المرسل عن فصل القطاع العام بوصفه قطاع أعمال يجب تحديده فى هذا الاتجاه.

إن معنى التخطيط كما استخدمه د. ابراهيم حلمى وهو الاستباق بالمعنى العام، لم يعط إجابة واضحة عن بعض الأسئلة هل مساهمة القطاع الخاص تتطلب وضع حجم نسبى للقطاع الخاص يرتبط بالخصخصة؟ فى تقديرى أن هذه الاسئلة لا تجد إجابات متعمقة، وانما نحن نندفع فى خطوات وإجراءات ليست بالضرورة تخطيطا، ولكن لأن هناك بعض الضغوط أو الاتفاق عليها.

هل زيادة مساهمة القطاع الخاص تتطلب بالضرورة بيع وحدات القطاع العام؟ إن الاتفاق مع الصندوق يتكلم عن زيادة الوزن النسبى للقطاع الخاص، لكنه لا يتكلم عن الخصخصة بالضرورة يمكن أن نتفق على أن زيادة الوزن النسبى للقطاع الخاص لا تستدعى بالضرورة بيع القطاع العام . ولكن ما هى تكلفة وعائد الخصخصة اذا تمت، وما تأثيرها على ميزانية الدولة من وجهة نظر اقتصادية بحته؟ يجب أن نسحب التكلفة والعائد . والسؤال مازال مطروحا : هل القطاع الخاص على استعداد للشراء أم اننا نتحدث فى الهواء . نعرض وحدات للبيع ولا نعرف مقدرة القطاع الخاص على الشراء هنا الاحاديث الجارية والمعلومات الشاردة تقول إم الاجابة يمكن أن تكون نعم أو لا. وهناك الحديث عن

مدخرات هائلة للقطاع الخاص وأن بعض مشروعات شركات توظيف الأموال لاتجد من يشتريها المشروعات المشتركة الحديث عن بيعها جارى.

الإجابة على هذه الاسئلة وغيرها هو مسئولية التخطيط، أى استباق أو دراسة عواقب تنفيذ هذا التصرف هل سيؤدى التوسع فى المبادرة الفردية والاعتماد على القطاع الخاص إلى الوفاء باعتبارات الكفاءة الاقتصادية والمنافسة وتحقيق التغير الهيكلى بإحداث التنمية؟

مازلت أتكلم عن الشق الاقتصادى : لابد للتخطيط أن يضع الإجابة عليها، ما تأثير ذلك على التصنيع؟ يوجد اليوم دراسات عن حالة أمريكا اللاتينية وغيرها لماذا لانقدم فى مصر على دراسات موضوعية كمية عن أثر ذلك على عملية التصنيع؟

وانتقل الآن للكلام عن الآثار الاجتماعية للتحول نحو السوق حيث يقتضى التحول عن سياسة التوظف الكامل التصدى للآثار الانكماشية لسياسة الإصلاح وأبرزها البطالة الواسعة أو التى قد تزيد.

وأخيرا، هل الشكل والأسلوب والنظام القائم للتخطيط يناسب الإجابة على كل هذه الاسئلة، وبشكل مستمر؟ هل نستطيع الاجابة على هذه الاسئلة من حيث التحليل والاستباق لمعرفة صورة التوازن الاقتصادى القومى والتوجهات الأساسية، ثم التنسيق أو المواءمة فى رسم صورة للمستقبل ترى الناس فيها مصالحها من مناظير مختلفة. من المؤكد ستحدث بالضرورة تناقضات ولكن كيف تحل هذه التناقصات للوصول إلى اتفاق عام يوضع فى إطار الخطة بما تتضمنه من أهداف ذات توافق Consensus باعتبار أن الأطراف المختلفة تقدم تنازلات للوصول الى هذه الاهداف المختلفة وينتقل بى الحديث أخيرا عن التخطيط بمعناه العام أى الجهاز أو الوزارة التى تقوم بهذا العمل المحدد، هل تصبح وزارة أو مجلس أعلى أو غيره؟.

محمد سمير مصطفى

بداية أتصور أن ماورد فى حديث الدكتور ابراهيم حلمي أو الدكتور الإمام عن كلمة مسئولية التخطيط لم يكن المقصود منهارؤية شخصية إنى اعتقد أنها ربما كانت رمية من غير رام . عندما كتبنا الورقة كان فى الذهن وظيفة التخطيط، ولم يكن الهدف الحديث عن الاتجاهات الماضية التى تحكمت فى كفاءة إدارة الاقتصاد القومى. لكن اعتقد أن ما أضافه د. ابراهيم حلمى، وما اضافه د. الامام كان اضافة قيمة ومطلوبه جدا للحديث عن الاختلالات التى نشأت فى النهاية عن موقف

الدولة من الاصلاح وإدارة الاقتصاد القومى. وما فهمته فى واقع الامر أن التخطيط نتنفسه الآن فى وزارة التخطيط ونتنفسه فى معهد التخطيط القومى.

ابراهيم حلمى عبد الرحمن : التخطيط لم يكن موجودا

محمد سمير مصطفى : عفوا، التخطيط كان موجودا فى صورة خطة.

ابراهيم حلمى عبد الرحمن:

هناك أجهزة، ولكن لم يكن هناك تخطيط، لأنه لو كان هناك تخطيط، لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه. اذا كان هناك تخطيط فهو تخطيط سيء بل لم نصل حتى إلى التخطيط السيء المعنى المحدود هو أن هناك وزارة للتخطيط، هذا المعنى كلنا استبعدناه واتفقنا عليه. يبقى التخطيط بما يتعلق بالتنمية والتطوير، ولم أدخل مدخلا تاريخيا كما اتهمنى د. سلطان ولكنى دخلت مدخلا واقعيا، لأنك لم تدخل فى عملية الاصلاح الاقتصادى والاتفاق مع الصندوق إلا بعد تدهور الامور.

ولولا ذلك لم نكن قد اتفقنا نحن نكرر ما قلناه أيام صندوق الدين أيام الخدير اسماعيل ولكن بطريقة حديثة. لا استطيع أن أقول إن هناك تخطيطا قلت للدكتور الجنزورى عندما دخلنا فى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدولى نعتبر أننا دخلنا مرحلة التخطيط الاقتصادى، قبل ذلك كان خبطة هنا وخبطة هناك.

محمد سمير مصطفى:

أقولها فى كلمات أخرى إن مضمونية التخطيط موجودة باستمرار، ولم يكن تراث البشرية الذى وصلنا اليه فى الوقت الحالى يتم بشكل عشوائى هذه الانجازات البشرية فى جميع المجالات تحققت لأن التخطيط بشكل أو بآخر كان وراءها.

محمد محمود الامام:

أنا تعرضت لهذا بمناسبة فكرة التطور. التطور سمة البشرية وما نحن بصدده هو التطوير. وهناك فرق بين التطور والتطوير ولفظ (Development) هو لفظ لازم ومتعدى مثل ينمى أن ما قصدته هو أنه لابد من إدراك طبيعة العملية التى تكون موضوع التخطيط الاستباق ممكن يتم فى أى شىء والتخطيط الذى نقصده :توجيه فعاليات وأنشطة الدولة لمواجهة الأشياء الثلاثة التى قلتها : الادارة والتنمية والتطوير.

محمد سمير مصطفى :

أود أن أعيد إلى الأذهان كتابا نشرة البنك الدولى تحت عنوان: Pioneers in Development وكان قد شارك فيه عدد من الاقتصاديين منهم تنبرجن وآرثر لويس وآخرون وذلك فى عام ١٩٨١ كذلك استرعى الانتباه إلى وثيقة نشرها القسم الاقتصادى فى الامم المتحدة عام ١٩٥٠ تدعو البلاد النامية إذا كانت ترغب فى إحراء تنمية متسارعة فعليها أن تنشىء هيئة مركزية، تقوم بوضع السياسات المالية والنقدية التى من شأنها إنجاز هذا النمو المتسارع فى اقتصادياتها ويذكر كتاب «رواد فى التنمية» أن التخطيط الذى تبنته الدول النامية اعتبارا من نهاية الستينات لم يكن لأهواء ايديولوجية أو دعاوى ايديولوجية، ولكن الأسباب التى أدت بهذه الدول إلى الأخذ بأسلوب التخطيط هو تخلف قوى السوق وآلياته وغياب المنافسه التامة، وتخلف الهياكل المؤسسية، ومن ثم كان هناك مبررات قوية للأخذ بأسلوب التخطيط الذى روجته الأمم المتحدة.

انتقل إلى الثانية، أننا نرفع شعارات سياسية دون أن نتخذ الإجراءات المناسبة ونعدل الهياكل المطلوبة. فمثلا نحن نرفع الآن شعار التكيف الاقتصادى وانا أرى أن هذا يستلزم تعديل الهياكل المؤسسية : أضرب مثلا : نريد تشجيع الصادرات الزراعية والتجارية الزراعية بين الدول العربية وهى لا تتجاوز ١٠٪، والسوق الاوروبية المشتركة مغلقة تماما، وبالتالى فإنه حتى الترتيبات المؤسسية اللازمة لتحقيق هذا الهدف لم يتم فحصها بشكل كامل.

والسؤال الذى يبقى الآن: لماذا كنا نتساءل عن دور التخطيط؟ واقع الأمر أننا نسأل عن ايقاع الاصلاح الاقتصادى المطلوب ولابد من وجود سيناريو وأن يكون هناك تدرج Gradualism ان دول أوروبا الشرقية انتقلت فجأة من الاقتصاديات المدارة مركزيا إلى اقتصاديات السوق بشكل سريع، مما ادى إلى الأضرار الشديدة وتعثر النمو الاقتصادى فى البلاد وزيادة معدلات التضخم والبطالة.

فهل نحن فى حاجة الى صدمة علاجية حتى نتحول بين يوم وليلة لاقتصاد السوق، ويزداد معدل التحول نحو الخصخصة إن البلاد التى نجحت فى هذا السيناريو مثل كوريا الجنوبية وغيرها تتميز بالثبات العالى والنمو المضطرد . ومن ثم يبقى أن تأتى كلمة التخطيط فى سياق التساؤل عن دور التخطيط فى ضبط هذا الإيقاع وتحديد مسئوليات وأدوار قطاع الأعمال العام وقطاع الأعمال الخاص ولم يكن هناك اقحام للتخطيط فى عملية التكيف الاقتصادى. وأنا أعبر عن وجهة نظرى الشخصية فى أننا نعالج الآن اختلالات هيكلية، ولم يكن للتخطيط دور، لأن دور التخطيط كان دورا إجرائيا

دون أن يكون له محتوى ورسالة. الرسالة كانت غائبة والمحتوى لم يعبر عنه من خلال آليات مناسبة وإنما الذى تم هو تخطيط إجرائى وأدوات إجرائية دون تنفيذ المحتوى.

وتبقى نقطة أخيرة، أنا أتصور عندما تفضلتم فى السنوات الاولى من الستينات، بدعوة رعيل من المفكرين الاقتصاديين من هولندا والنرويج وبولندا كان الهدف هوالبحث عن معنى متميز لفقه التخطيط المصرى، ولم نكن نرغب أن نكون ناسخين لتجارب التخطيط . لكن الذى حدث أننا أتينا بمناهج تخطيطية، وأشكال للتخطيط كانت إلى حد بعيد نسخا لمناهج التخطيط التى طبقت فى بعض الدول ومنها الهند . والأسباب التى تفضل بالحديث عنها الدكتور ابراهيم حلمى والدكتور الإمام وكل المشكل التى شابت الأداء التخطيطى كانت مسئولة عن عدم تطوير الخطة وشكرا.

مشكلة البطالة والتكيف فى مصر

عبد الفتاح ناصف:

فى الحقيقة أن التداخلات السابقة بدأت بالتشخيص فى الفترة السابقة وانتهت إلى ما وصلنا إليه، وما ترتب على ذلك من تبنى سياسات تستهدف إعادة الهيكلة أو التكيف أياكان التعبير الادق وبعض المداخلات انتقلت إلى بعض الأمور الأخرى المرتبطة بذلك فالدكتور هلودة اهتم بالناحية التكنولوجية وهى ناحية مهمة فى مرحلة التطوير، والدكتور عثمان تساءل حول عديد من القضايا ذات العلاقة من بينها تخصيص الموارد والأدوار المتعلقة بالقطاع الحكومى والقطاع الخاص.

حقيقة أنه فيما يتعلق بالادوار بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص مازال الكلام فيه عموميات حتى الآن. هناك تساؤل حول كيف نحقق الخصخصة فى مجال الشركات العملاقة، هل توجد موارد محلية كافية؟ واذا كان الهدف هو بيع الشركات العملاقة مثل شركات المحلة والالومنيوم والحديد والصلب .. الخ فهل نبيعها لشركات أجنبية ؟ قضايا لازال الحديث فيها فضفاضا.

انتقل الان الى موضوع البطالة فى مصر لقد أخذت البطالة أبعادا غير مسبوقة حجما ومعدلا، وأصبح الملايين من شباب مصر بلا عمل وفى آخر تعداد (١٩٨٦) وصل عدد العاطلين الى أكثر من ٤ ، ١مليون متعطل، معظمهم من المتعلمين من خريجى الشهادات الفنية المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعيين . لابد ان نراعى ان عدد الخريجين سنويا يصل الى ما يزيد عن ٤٠٠ ألف خريج من المدارس الثانوية الفنية المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعات، بالإضافة الى الداخلين فى سوق العمل من غير المتعلمين والمتسربين، أو من وقفوا عند مرحلة سابقة للمراحل المشار اليها وهناك توقعات

بإمكان تضاعف الحجم المطلق للمتعطلين فى الخطة الخمسية القادمة، أى يصبح عدد المتعطلين عام ١٩٩٦ ضعف ما كان عليه عام ١٩٨٦.

وبالنسبة لتعيين فائض الخريجين، فإن كل من تم تعيينهم من عام ١٩٨٦ حتى الآن من خريجى المدارس الفنية المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية لايزيد عن ٣٦٣ ألف خريج ـ واذا استمرت الاوضاع التعليمية على ما هى عليه فانه من المتوقع أن يصل عدد الخريجين من المدارس الثانوية الفنية المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعات فيما بين ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ الى أكثر من ٤ مليون خريج.

وعندما ننظر للتراكم السريع فى عدد المتعطلين نجد أسبابه من جانب العرض : استمرار المعدلات العالية للنمو السكانى، السياسة الاجتماعية للتعليم، ومن جانب الطلب: نجد أن فرص العمل كانت محدودة فى الفترات السابقة لأسباب واضحة جدا، لان كثيرا من الاستثمارات وجهت للتجديد والاحلال فى العشر سنوات السابقة وكانت هناك ضرورة لذلك لان الآلات فى المصانع كانت تجاوزت عمرها الافتراضى. كما تم تخصيص جانب كبير من الاستثمارات لمشروعات البنية الاساسية، مع ضألة فرص العمل المستديمة التى توفرها هذه المشروعات، بسبب كثافة رأس المال، وكانت ضرورة أيضا لان البنية الاساسية كانت قد تدهورت بشكل غير عادى وكثير من المشروعات الحديثة فى القطاع العام والخاص تلجأ إلى كثافة رأس المال، حتى تستطيع المنافسة . بالإضافة إلى التراجع الجزئى والتدريجى فى تطبيق الدولة لنظام تعيين الخريجين ـ فبعد أن كان يتم تعيينهم مباشرة، أصبح تعيينهم بعد سنه، وسنتين وثلاث سنوات ... وحاليا يتم تعيينهم بعد ٨ سنوات ـ وتناقص معدلات صافى الهجرة للخارج.

وفى المدى البعيد، اذا كانت عملية إعادة الهيكلة ستساعد على النمو الاقتصادى بمعدلات جيدة فيمكن فى المدى الطويل أن يكون لها تأثير ايجابى فى تخفيض البطالة. لكن فى المدى القصير، وربما المتوسط سيكون تأثيرها سلبيا فاذا أضفنا الاثار السلبية لعملية اعادة الهيكلة الى النمو المتوقع فى اعداد الخريجين، سنجد أن المشكلة تأخذ حجما غير عادى، وحتى لو افترضنا معدلات جيدة فى النمو الاقتصادى أو نمو فرص العمل فى القطاع الزراعى حسب المعلن من أهداف استصلاح ١٥٠ ألف فدان سنويا، أو من خلال توجيه جزء أكبر من الاستثمارات للقطاع الصناعى، وجزء منها للاستثمار فى القطاع الصناعى لمشروعات مولده للعمالة، سنجد فى جميع الاحوال وفى احسن الظروف أن البطالة يمكن أن تزيد جوهريا فى عام ١٩٩٦عما كانت عليه عام ١٩٨٦. ان التساؤل الرئيسى هو

كيف يمكن مواجهة البطالة فى الفترة القادمة التى يتم فيها عملية التكيف أو اعادة الهيكلة؟.

ابراهيم حلمى عبد الرحمن : لا يمكن حل هذه المشكلة وفقا للسياسات الحالية

عبد الفتاح ناصف: أنا لا أطالب بحل سريع، المعروف أنه مهما وضعنا من أهداف اقتصادية فإنه لا يمكن القضاء على مشكلة البطالة فى المدى القصير وربما المتوسط ايضا. ولكن ما هى التعديلات اللازمة فى السياسات الحالية؟ وهل يمكن أن يشترك القطاع الخاص فى وضع السياسات التعليمية ؟

محمد محمود الإمام : هذا سؤال أرجو سحبه، معناه أننا نقبل التعليم، حيثما نريد تشغيل الناس ونحكم عليهم عدا ذلك.

عبد الفتاح ناصف : لا أطالب بقبول أى شىء . والسؤال هو كيف نواجه مشكلة من هذا النوع . يمكن رفض النظام الحالى للتعليم واقتراح نظام بديل.

د. هلوده: لم يدرس أحد هذه المشكلة بطريقة عميقة.

عبد الفتاح ناصف: شكرا لكم جميعاً .. واعتقد اننا سنحتاج الى جلسة عمل أخرى حتى نناقش باقى محاور الندوة.

الجلسة الثانية

عبد الفتاح ناصف :

إن هيئة تحرير المجلة تشكر حضراتكم جميعاً على تلبية الدعوة لحضور الجلسة الثانية لهذه الندوة. وأود أن أشير ، فى البداية ، إلى أننا فى الجلسة الأولى أثرنا قضايا كثيرة بشأن التخطيط فى مصر، وهل كان مسئولا عما حدث فى الاقتصاد المصرى من مشكلات وأزمات فى عقد الثمانينات . كما تطرق بعض الأساتذة للكلام ، بشكل عام، عن معنى التخطيط وأسسه ، ودوره فى المرحلة القادمة . كما طرحت قضايا تتعلق بدور القطاع الخاص، وبالتكنولوجيا ، والخطة، والعمالة ،... إلى آخره. أما فى هذه الجلسة فسوف ندخل فى نقاش أكثر تفصيلا حول برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى وما يثيره من مشكلات والدور المتوقع للتخطيط فى المرحلة القادمة .

وكما هو معلوم، يتكون برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى أبرمته مصر مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من شقين أساسيين :

الشق الأول: برنامج التثبيت مع صندوق النقد الدولى الذى يرتكز على حزمة من الإجراءات ذات الأجل القصير التى تستهدف القضاء على فائض الطلب المحلى بهدف تقليل العجز بميزان المدفوعات وبحيث يصل البلد إلى ذلك الوضع الذى يكون فيه قادرا على تسوية العجز المتبقى فى الحساب الجارى من خلال تدفقات طوعية لرأس المال الأجنبى وبحيث تتوافق مع قدرة البلد على خدمة ديونة الخارجية . وأهم محاور هذا البرنامج :

١- التحكم فى نمو عرض النقود (سياسة سعر الفائدة ، السقوف الائتمانية) .

٢- خفض عجز الموازنة العامة (ضغط الانفاق العام وزيادة الموارد الحكومية) .

٣- تحرير التجارة الخارجية (تعويم سعر الصرف، الغاء القيود على المدفوعات الخارجية قصيرة الأجل ، حرية الاستيراد)

والشق الثانى : هو برنامج التكيف مع البنك الدولى وهو يشتمل على حزمة من الإجراءات التى تستهدف زيادة النمو (العرض) من خلال تحسين تخصيص الموارد وزيادة انتاجيتها .وأهم محاور هذا البرنامج :

١- تشجيع تخصيص الموارد فى المجالات التى تتجه للتصدير(سياسات سعر الصرف، السياسة الضريبية ، تشجيع استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تعمل فى هذا المجال) .

٢- إلغاء القيود السعرية والاعتماد على آليات السوق [إلغاء الدعم ـ وتحديد الأسعار].

٣- الخصخصة (نقل ملكية المشروعات العامة للقطاع الخاص).

وهناك محور ختامى يدور حول : آثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى على :

(أ)توزيع الدخل فى الأجل القصير والطويل .

(ب) العمالة وتنمية القوى البشرية .

هناك اذن ثمان قضايا أو موضوعات نود مناقشتها فى هذه الجلسة. ونتمنى ان اية مداخلة فى هذه القضايا الثمان تتعرض للوظيفة التخطيطية .فكما قلنا فى الجلسة السابقة، نحن نتكلم عن التخطيط كوظيفة ، وليس كمؤسسات بعينها ، حتى لاندخل فى جدل لاجدوى منه .

وسنبدأ بالشق الأول ، وهو برنامج التثبيت مع صندوق النقد الدولى، والذى يركز على إجراءات الأجل القصير - كما قلت - للقضاء على فائض الطلب المحلى بهدف تقليل العجز فى ميزان المدفوعات . وأحد محاور هذا الشق - وهو الشق الأساسى - هو التحكم فى نمو عرض النقود ، من خلال سياسة سعر الفائدة والسقوف الائتمانية. وأرجو - إذا كان هذا الترتيب للجلسة يتفق معكم - أن نبدأ ببرنامج التثبيت الخاص بين مصر وبين صندوق النقد الدولى. ونفتح الآن الحوار.

قضايا عجز الموازنة والاستثمار ووصفة الصندوق

اسماعيل صبرى عبد الله :

لاأريد أن اتعرض إطلاقا لأية جوانب إجتماعية لبرنامج التثبيت، وانما سأحصر مناقشتى فى شروط هذا البرنامج بصفة عامة بالنسبة للصندوق، وبصفة خاصة عند تطبيقه فى مصر. كما نعرف، الصندوق مؤسسة نقدية وظيفتها العمل على تثبيت أسعار الصرف. وبالطبع فى الظروف الحالية نجد أن كل العملات الرئيسية معومة ، فالصندوق انتهت مهمته الأولى ، ولا يلعب أى دور إزاء الدول الصناعية ، ولا يقلقه العجز المستمر المخيف فى الميزانية الامريكية أو تدهور قيمة الدولار. ولكن الصندوق يعمل أساسا مع دول العالم الثالث، ولا تذهب اليه دولة إلا اذا كان اقتصادها مريضا إلى

درجة تدعوها الى تجرع الدواء المر الذى يصفه الصندوق . ومن خلال هذه الوظيفة ، يعمل الصندوق كرجل شرطه لحساب الدائنين فى العالم. فأية دولة تقرضنا - أو أى بنك - لايجوز لها أن تطلب دراسة تفصيلية للأوضاع الاقتصادية ، وأن تتحقق من هذه الأرقام ، أو تكذب بعضها ، فالأفضل أن توجد هيئة ذات طابع دولى تتولى فحص حالة البلاد ، وتعطى شهادة حسن سير وسلوك لكى يستمر المقرضون فى الإقراض وتحصيل الفوائد. ولكن الهدف الرسمى المعلن هو تثبيت سعرالصرف عن طريق علاج حالة ميزان المدفوعات أساسا، ولأن النقود التى تفقد قوتها الشرائية فى الداخل لايمكن أن تحافظ على سعر صرفها فى الخارج ، فقد امتد الأمر إلى أن يشمل المصدر التقليدى للتضخم، أى تخفيض عجز الموازنة . وأول مايلفت النظر فى هذا الأمر، أننا نعلم أنه فى الموازنة عمودان : عمود أول اسمه المصروفات، و عمود ثان اسمه الإيرادات . ولكن هم الصندوق كله ينصب على العمود الأول فقط ولا يتعرض - إلا لماما - لجانب الإيرادات : فالصندوق . مثلا لا يزعجه الحجم الإستثنائى للإعفاءات الضريبية فى مصر ، وبالتالى ارتفاع معدل التهرب الضريبى من قبل من هم ملزمين بدفع الضرائب فعندما يعفى أحد ، فإن زميله الذى يدفع الضريبة يجد التبرير المعنوى لكى يهرب من هذه الضريبة بقدر الإمكان . ويتمثل وضع الضرائب فى مصر فى أن ٧٥٪ من الحصيلة عبارة عن ضرائب غير مباشرة و٢٥٪ فقط عبارة عن ضرئب مباشرة. وأتجرأ فأقول إن نصف هذه الضرائب المباشرة محصلة من مؤسسات عامة وشركات قطاع الأعمال فى الأساس . وأنه إذا بيع القطاع العام فلن تفقد الحكومة ايراداتها من الأرباح فقط، بل أنها ستفقد جزءا هاما من حصيلة الأرباح لهذه الشركات. من ناحية أخرى ، فان الإعتماد المتزايد على الضرائب غير المباشرة مضاد لفكرة تخفيض التضخم، لأن هذه الضرائب غير المباشرة - وأحدثها ضريبة المبيعات - وسبقتها ضريبة الدمغة - كلها إضافات للأسعار. ومكافحة التضخم تعنى وقف ارتفاع الأسعار، وهنا نجد أن السياسات المالية تؤدى إلى وضع عكسى وهو ارتفاع الأسعار .

ومن ناحية المصروفات فان التخفيض ايضا انتقائى، وضحاياهمعروفة ، وهى التعليم والصحة والنشاط الثقافى . وان كان النشاط الرياضى والثقافى أقل حرمانا من الإنفاق العام مما يحدث للتعليم وللصحة . ولن أشير لنتائج هذا ، ليس فقط على محدودى الدخل ، ولكن على الفئات المتوسطة ، ولكن أقول إن هذا الإهمال للتعليم والصحة يضرب العنصر الحى للانتاج وهو البشر، وتمتد آثاره إلى ماوراء فترة التثبيت فى ضعف مستوى التنمية البشرية فى مصر، وهو كما تعلمون مستوى

متذن بالفعل ، ولا يحتمل زيادة فى التدنى .

فارتفاع الأسعار ، وهذا التضخم الذى لم تحل مشكلته حتى الآن ، يؤدى الى نتيجة هامة وهى زيادة نسبة الانفاق على الغذاء داخل ميزانية الأسرة والتقليل من مبيعات القطاعات الصناعية ، وهذا ما يشعر به رجال الأعمال فى مصر ، حين يتحدثون عن الـ Recession الذى يتزايد فى مصر، وما يثيره لهم من مشكلات . وفى المصروفات للصندوق أيضا مطلب أساسى، وهو تخفيض عدد موظفى الدولة . ويبدأ الأمر بالدعاية لفكرة الحد من دور الدولة وبالتالى من الخدمات التى يجب أن تنفق عليها ، ومن ثم ضرورة تخفيض عدد كبير من العاملين فى الدولة، يتراوح فى العادة ما بين ٢٠ ، ٣٠٪ من عدد العاملين . وطبقت الحكومة المصرية اختراعا مصريا وهو أنها بدلا من أن تسرح الموظفين تقوم بتخفيض القوة الشرائية لمرتباتهم واعتقد أن عددا منكم قرأ دراسة البنك الدولى عن «الفقر فى مصر» والتى جاء فيها ـ بين ماجاء ـ أن القوة الشرائية لمتوسط العاملين فى الدولة انخفضت فى الفترة من١٩٨٦ ١٩٩٠ بنسبة ٥٠٪، وبالنسبة لمرتبات الدرجات العليا، وصل الانخفاض الى ٧٠٪. والنتيجة المباشرة لذلك هى أن يسوء الأداء الحكومى، ومن متطلبات التنمية أن يكون الأداء الحكومى أداء مقنعا . والوجه الآخر لهذا هو انتشار الفساد حيث لاتكفى مرتبات الموظفين الرسمية لنفقات المعيشة . فيسعى الناس لزيادة دخلهم بطريقة أو بأخرى حتى انتشرت الرشوة تحت أسماء مختلفة كقاعدة عامة فى المجتمع ، فكل توقيع من موظف له مقابل، ونحن هنا سبقنا تاريخيا فى هذا من أيام المماليك، فمن كان يريد العمل، كان يشترى الوظيفة ثم يحصل على دخله من المواطنين المتعاملين معه ، فنحن نقترب من وضع يشبه أيام المماليك. وإذا نظرنا لتخفيض عجز ميزان المدفوعات فإن الصندوق يطالب بتخفيض الرسوم الجمركية، والحكومة التزمت وأنه فى موعد قريب ـ لا أدرى متى ـ لن تزيد الضريبة الجمركية لأية سلعة عن ٨٠٪ من قيمتها . ويعتمد الصندوق فى مكافحة وتقليل عجز ميزان المدفوعات على ارتفاع الأسعار وضعف القوى الشرائية التى تؤدى إلى تخفيض حجم الواردات بطريقة تلقائية . ويعيب هذا الكلام أنه فى الشعوب الفقيرة التى تعانى عجزا غذائيا خطيرا، هناك بند هام فحوالى ٥٠٪ من الواردات المصرية واردات غذائية، وكما قلت فإن تدنى الدخل يصطحب بزيادة الطلب على المواد الغذائية وانخفاضه على عكس ذلك . والأمر المؤكد أن البلد ستستورد ٨٠٪ مما تستهلكه من قمح وأن هذا البند – على الأقل – لن ينخفض ولا يمكن تخفيضه. وهذه نتيجة مبكرة لما ظهر فى تجارب دول أخرى فى أمريكا اللاتينية

وغيرها وإذن هناك جزء من الواردات لايمكن تخفيضه فى المدى القصير . وفى مصر بالذات فإن الأوضاع لم تهيأ لكى تصلح من وضع العجز حتى تعود إلى العجز المسموح به ، ففى الفترة من ٦٥-١٩٧٣، كان عجز القمح لايزيد عن ٣٠٪من إجمالى استهلاك القمح فى مصر .

الأمر الثانى، هو أن تخفيض الواردات ليس محايدا من الناحية الاقتصادية، فمع استمرار نسبة استيراد السلع الغذائية ، يقل أو يختفى استيراد السلع الرأسمالية وبالذات تتوقف أعمال الإحلال والتجديد، ويظهر ما أسماه الاقتصاديون فى امريكا اللاتينية The Aging of fixed capital فرأس المال الذى لايلقى التجديد والإحلال يتقادم . وعندما يتقادم تقل إنتاجيته . ولكن نقطة الضعف الكبرى ، والضحية الكبرى ستكون فى استيراد السلع الوسيطة . ويترتب على انخفاض الواردات من السلع الوسيطة أن يتأثر عدد كبير من الصناعات التى نشأت فى القطاع الخاص، والتى يغلب عليها طابع التجميع وتمثل القيمة المضافة المحلية جزءا محدودا جدا من قيمتها. إن ارتفاع اسعار المواد الوسيطة فى اقتصاد يعانى بالفعل من ال recession لايشكل حافزا على الاستثمار ، وبالتالى ينتهى الانكماش الى طاقات عاطلة حتى فى الصناعات الحديثة الصغيرة . فكل هذه الدوافع تصطدم بحالة السوق . ونحن نريد ان نحكم آليات السوق، فلنأخذ هذا إذن فى الاعتبار .

وهناك نقطة اختلف فيها مع كثير من الاقتصاديين، وهى مشكلة أذون الخزانة . فكثير من الاقتصاديين يقولون إنها ممولة من الادخار ، أنا أزعم أنها ممولة أساسا من السيولة ، لأن كل وديعة لمدة أقل من سنة يمثل جزءا من السوق النقدية ويحسبه البنك المركزى ضمن السيولة المحلية . وبالعكس فالبيانات المتاحة دوليا . وهى تختلف كثيرا عن بيانات وزارة التخطيط . تقدر أن معدل الإدخار فى مصر هبط إلى ٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى بعد أن كان ١٤٪ فى الستينات . وهو فى الهند حاليا - وهى بلد أفقر منا - ٢٠٪ . ونظرا لأن أذون الخزانة مدتها أقل من سنة فهى قروض تضخمية . وفى مصر بالذات هناك رقم لايهتم أحد بحسابه وهو الدين الداخلى المحلى وعبء خدمته كمصروفات فى الميزانية . هذا الرقم لم أجد له أى تقدير رسمى فى كل الوثائق الرسمية . حتى البنك المركزى لايعير هذه المشكلة الأهمية الكافية لكى يقدر هذا الدين . فسندات الخزانة تضخمية من حيث المصدر لأنها أساسا من ودائع البنوك (سيولة) وهى تضخمية من ناحية الإنفاق لأن الدولة تستخدمها فى دفع مرتبات الموظفين وليس فى أى عمل إنتاجى . الحقيقة أننى أتحدث عما يجرى فى مصر، فما يجرى فى مصر هو أذون . وهى ناجحة لأنها عملية وقتية، وأنتم تعرفون الفرق بين الأذن

والسند Bill, Bond إذ أن Bill . أداة للسوق النقدية ويكون استحقاقها لمدة أقصاها سنة.. إذن هى قروض من السيولة وتستخدم فى النفقات الجارية وليس فى زيادة رؤوس الأموال التى يجب أن تتراكم للاستثمار فى التنمية . أريد أن أقول إن الحكومة المصرية حاولت أن تنفذ - قبل التوقيع الرسمى مع الصندوق . بعض الإجراءات التى يطالب بها الصندوق ففى ١٩٨٧بدأت هذه الإجراءات برفع أسعار منتجات القطاع العام . النتيجة المذهلة والثابتة رقميا هى ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى انخفض. وفقا لبيانات البنك الدولى من ٦٨٠ دولار فى ١٩٨٧ الى ٦٠٠ دولارفقط فى ١٩٩٠. وفى تصنيف البنك الدولى للدول هبطنا من الدول متوسطة الدخل، إلى الدول منخفضة الدخل مع الصومال واثيوبيا وزائير . وما إلى ذلك . وهذا حكم رقمى على سياسة الحكومة ، وهذا كلام البنك الدولى . وإذا كان البنك الدولى يريد أن يشوش علينا ، وأن يسئ إلى صورة الاقتصاد المصرى فكنا نود لو أن الدولة تدخلت لتصحيح هذا الرقم وإعطاء الرقم الذى تعتبره حقيقيا . ولكن هذا كله غير وارد . وأخيرا فإن كل إجراءات صندوق النقد- حتى لو نجحت - ليست علاجا فى ذاتها ، وانما الفرضية التى يقدمها الصندوق هى أنه إذا صححت هذه الأوضاع فإن حركة الاستثمار المحلى والخارجى ستتزايد بسرعة ، ويعود الاقتصاد القومى للنمو . واستأذن أن أتعرض لهذين الفرضين : الفرض الأول ، زيادة الاستثمار المحلى ، والفرض الثانى، تدفق الاستثمار الأجنبى.

بالنسبة للفرض الأول : فإن الحكومة والصحف عندنا تتحدث عن الاستثمار، كما لو كان يسقط من السماء كالمطر(ظاهرة طبيعية) . ولا أحد يذكر - إلا وزارة التخطيط - بأن كل استثمار أصله إدخار. وبلغة التخطيط ، فإن المعونات والقروض الخارجية أصلها مدخرات خارجية ، نضيفها إلى المدخرات المحلية لكى نصل إلى معدل استثمار أكبر من ٢٠ ٪. فالذى يملك رأس مال، يريد عائدا على رأس المال. فحتى المدخرات فى أدنى الظروف ستكون ودائع ، وفى غيرها ستكون استثمارا فى أشياء أخرى. فإذن ، لكى يظفر المستثمر المحلى بهذه العوائد - التى يقال إنها ستحدث - عليه أن يلغى استثماراً فى مكان ما ليستمر فى مكان آخر إلى أن يكون مدخرات جديدة من خلال عمله ليستثمر فى مكان ثالث ...الخ . وهنا يجب أن ننظر - بالاضافة إلى تدنى مستوى الادخار لدينا ، وإهمال الحكومة تماما ، لأى عمل يحدث لتعبئة المدخرات - هناك بالنسبة للمستثمر المصرى مجموعة من الفرص البديلة التى لها أسبقية فى بعض الأحوال عن الاستثمار المباشر فى الزراعة والصناعة والقطاعات السلعية بصفة عامة .فكل صاحب مال أمامه الفرص الآتية:

١- أن يبقى استثماره ويزيده فى الجزء الذى يعمل فيه بالفعل ، وهذه هى الفرصة الأولى .

٢- الفرصةالثانية - وهى الهامة جدا ـ هى الاستثمار فى الخارج ، وهذا هو تحقيق عالمية السوق المالية. والأشكال المتنوعة لتعبئة المدخرات وتوظيفها والمستوى الرفيع لخدمات البنوك الخارجية تمثل عنصر جذب شديد جدا بالنسبة للمستثمر المصرى ، وعليه - إذا كان سيستثمر فى مصر - أن يحسب هل سيخسر بالنسبة للاستثمار الخارجى أم سيكسب .

٣- ويلى ذلك فرصة الاستثمار فى القطاع الثالث - لاسيما خدمات المال والتجارة . ونحن نعلم أنه فى العشرين عاما الماضية تقريبا كان الإنتاج السلعى راكدا ، أو كان محدود الزيادة جدا ، فى حين ارتفع نصيب التجارة والمال من الناتج المحلى الإجمالى . وهنا نجد أن الميزة التى أمام المستثمر هامة جدا وهى :

(أ)سرعة دوران رأس المال

(ب) إمكانية تغطية رأس المال اللازم لهذا النشاط بقروض من البنوك والاحتفاظ برأس المال فى الخارج بالكامل .

٤- وهناك أيضا فرصة الاستثمار العقارى ، وإن كان - فى واقع الحال - بدأ هناك ركود فى هذه السوق .

٥- يبقى هناك آخر شيئ يمكن الاستثمار فيه وهو الصناعة أو الزراعة واستصلاح الأراضى . وهذا مسلك طبيعى ومعروف وأنا أتكلم فى حاجات اقتصادية خالصة .

وبالنسبة للفرض الثانى : وهو تدفق رأس المال الخارجى ، فأنا أزعم أنه لايوجد رأسمال خارجى راغب فى الاستثمار فى مصر، لأن بيانات الأمم المتحدة ، وبنك التسويات الدولية - وهى آخر بيانات متاحة عن السنوات الثلاث ٨٩ . ٩٠ . ١٩٩١- هذه البيانات تثبت أن ٨٥٪ من عملية الاستثمار الاجنبى المباشر عبارة عن Cross Investment أى استثمارات متبادلة بين مجموعة الدول الصناعية ، وكل ما استثمر - كمتوسط للسنوات الثلاث الأخيرة - فى العالم الثالث كله ، وبه ٣٠٠٠مليون نسمة ، حوالى ١٥٪فقط من الاستثمار الأجنبى المباشر . وبالأرقام المطلقة كان ١٨ مليار توزع على ٣مليارات نسمة ، وبالطبع لايتم التوزيع على هذا النحو ، ولكن معظم هذه النسبة

تتركز فى عدد محدود من البلدان ، وبعضها مصدره إعادة استثمار أرباح محققة محليا. وهذا شائع كثيرا فى دول أمريكا الجنوبية. وبالتالى حتى إذا تقبلنا تجرع الدواء المر وحتى إذا طبقناه بطريقة مباشرة ، وليس باللف والدوران الذى تلجأ اليه الحكومة ، لاتوجد أية بشائر لتدفق استثمار محلى أوأجنبى . وأتوقف عند هذا الحد ، ولن أتكلم عن النتائج الإجتماعية أو النتائج طويلة الأجل لهذا البرنامج . وشكراً .

سعيد النجار :

للأسف الشديد لم استطع الحضور فى الاجتماع الأول . وأنا أعتقد أن المهمة الرسمية الأساسية لهذا الاجتماع على قدر كبير من الأهمية ، والموضوع الذى نحاول ان نعالجه كان فى ذهنى من مدة طويلة ، والدكتور كمال الجنزورى - عندما كنتم بصدد وضع الخطة الخمسية الثالثة - حاول أن يجمع مجموعة من الاقتصاديين ليتكلموا عن ملامح الخطة الخمسية الثالثة. وقبل أن نتكلم عن ملامح الخطة الخمسية الثالثة يجب أن نتكلم عن الوظيفة التخطيطية فى المرحلة التى سنقبل عليها . لم تتح لى فرصة الاشتراك فى الاجتماع الذى عقده أ.د. كمال الجنزورى . وهذه أول مرة اشترك فى مثل هذا الاجتماع ، وأعتقد أنه يجب أن يتبنى معهد التخطيط هذه القضية لأنى أعتقد أن فيها كلاما كثيرا أكثر مما قرأته فى الجزء الأول من الندوة.

أولا: أريد أن أبدأ بالقول ـ وطبعا تقديرى العميق للأخ د. اسماعيل صبرى عبدالله وهو يعرف ذلك تماما ـ بأن المفاهيم والأفكار والسياسات التى يعبر عنها د. اسماعيل صبرى لازالت تتردد فى بعض الدوائر عند بعض الاقتصاديين، خصوصا الاقتصاديين الذين ينتمون إلى مدارس يسارية، والمرتبطين بمعاهد التخطيط، أو وزارات التخطيط . هذه الأفكار لازالت تتردد وانا شخصيا أقول إن الوقت حان لنراجع أنفسنا مراجعة دقيقة جدا لأن التجربة الانسانية التى مرت بها البلاد النامية ومرت بها عملية التنمية خلال الخمسين أو الستين سنة الماضية تقتضى ذلك . أعتقد أن النظرة الموضوعية تقتضى - على الأقل - أن نراجع بعض المفاهيم الأساسية ، فإذا لم نراجع بعض المفاهيم الأساسية واستمر الأمر كما لو كانت التجربة الإنسانية لاقيمة لها ، وكما لو كان تقدم العقل البشرى فى المسائل الاقتصادية مسألة لاقيمة لها . طبعا نستطيع أن نستمر بهذه النغمة أو بهذه الطريقة . ولكننا لن نفيد البلاد النامية ، ولن نفيد مصر ولكننا نتمسك بمجموعة أفكار فقط لأننا فى قرارة

أنفسنا لانريد أن نتغير رغم أن التجربة تقتضى أن نغير ، ولنضرب أمثلة على بعض المفاهيم التى تحتاج إلى مراجعة .

أولا: مسألة تخفيض دخل مصر : هناك سوء فهم كبير فى هذا الموضوع، والبنك الدولى لايستطيع أن يتكلم فيه ، لأن من يتكلم فيه سيحرج نفسه أمام عدد من البلاد الأخرى. أنا عاصرت هذه المرحلة وعندما كنت ممثلا لمصر فى البنك الدولى وكانت مهمتى الأساسية أن أقول إنكم تبالغون فى الدخل الفردى لمصر . والسبب فى هذا أن مؤسسة التنمية الدولية -IDA-التى أصبحت توزع ٢٠مليار دولار سنويا بفوائد منخفضة يمكن أن نسميها منحة تقريبا كانت توزع ٤٠٪للهند ، ١٠٪تذهب إلى الصين ٣٠٪إلى البلاد الأفريقية ، ٢٠٪لبلاد فقيرة كاليمن وغيرها . واستبعدوا مصر من أن تكون مستفيدة . ولذلك كنت أصارع وأقول أن مصر بلد فقير . وأنتم تبالغون لأنكم تقدرون الدخل ليس على أساس القيمة الرسمية للدولار فى هذا الوقت ، ولكنهم كانوا يحولونه على أساس قيمة معينة لديهم على أساس ال Purchasing power parity . وعندما جاءت عملية الاتفاق الأخيرة مع البنك والصندوق أثير هذا الموضوع . وما أعرفه من اتصالى بالمكتب الذى كنت فيه من قبل وبالمدير التنفيذى الذى كان موجودا ، أنهم بذلوا جهوداً جبارة حتى يخفضوا دخل مصر لكى تكون مستفيدة وتحصل من الهيئة على نقود . فإنشاء الصندوق الاجتماعى وتقديم IDA للصندوق الاجتماعى ١٣٠ مليون دولار - وستعطية فى المستقبل منحا أيضا . كان هذا هو الاعتبار الأساسى لإعادة تقييم دخل مصر وتخفيضه . وهذا أول سوء فهم .

أنا لاأريد أن أدخل فى عملية سوء فهم أخرى ، ولكنى أريد أن أقول أيضا إن هناك سوء فهم حقيقى وكبير . أنا أقدر جدا الرغبة الجامحة عند أصدقائى وزملائى لحماية مصر ومستقبل مصر وحماية الدول النامية ضد الوحوش الكاسرة . أنا أقدر هذا كل التقدير . ولكن يجب أن نراجع أنفسنا، هل نحن حقيقة نحمى مصر ونحمي البلاد النامية بموقفنا هذا، أم لا . فبالنسبة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، عندما ننظر لهذه المؤسسات على أنها مجرد مؤسسات فى أيدى البلاد الصناعية وكرباج على البلاد النامية ، وتعيد صياغة السياسات الخاصة بالدول النامية لمصلحة البلاد الصناعية ، أنا أعتقد أن هذا سوء فهم كبير جداً جدا أيضا لمهمة البنك والصندوق فمهمة البنك والصندوق الحفاظ على النظام الاقتصادى العالمى . والبلاد النامية لها مصلحة فى النظام الاقتصادى العالمى المستقر . وهذا لايعنى اننى راض عما يفعله صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وإنما يجب

أن نحسن عمل هذه المؤسسات . ولكن يجب ألا نضعها موضع الشك وأن نقول إن كل ماتفعله ضد مصلحة مصر والدول النامية . ويجب أن نغير تفكيرنا فى هذا الاتجاه .

وأنا أريدأن أكرر كلمة قالها لورد كينز ، وأعتقد أنها كلمة على درجة كبيرة من الحقيقة . حيث قال : انه فى حالات كثيرة يكون العدو الأكبر للتحول وعملية الإصلاح، ليس المصالح المكتسبة التى لامصلحة لها فى عمل الإصلاح، ولكن العدو الأكبر لعملية الإصلاح هو المفاهيم الخاطئة المستقرة فى الأذهان والتى تقف عقبة فى طريق التطور الاقتصادى . وهذه المفاهيم الخاطئة مازالت مسيطرة علينا. وعلى عدد كبير من الاقتصاديين الذين أكن لهم كل احترام وتقدير ، ولكنى أدعو إلى المراجعة فقط

وأنتقل الآن إلى الموضوع . ولا أريد أن أطيل فيه، بل أريد أن أرسم الطريقة التى يجب أن نتناول بها هذا الموضوع لأن القضية مطروحة بشدة وهى الوظيفة التخطيطية فى ظل النظام الذى سنقبل عليه.

أولا :برنامج التكيف الاقتصادى أو برنامج التصحيح الاقتصادى - المتفق عليه مع البنك والصندوق هو عملية تحول ، المقصود بها تحويل النظام الاقتصادى . وإذا أردنا أن نعرف الوظيفة التخطيطية لايجوز أن نركز بصفة أساسية على عملية التحول ، إنما نركز على معالم النظام الاقتصادى الذى ستنتهى إليه هذه العملية التحويلية . فقد كنا فى نظام يعتمد على القطاع العام ويعتمد على نوع من التخطيط ، يعتمد على تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية ، وسوف ننتقل إلى نظام اقتصادى خصائصه مختلفة كل الاختلاف عن هذا النظام ، حيث يقوم على نظام السوق ، ويقوم على الحرية الاقتصادية ولايقوم على إلغاء الدولة من النظام الاقتصادى ، وإنما قائم على تغيير فى مضمون وظائف الدولة . فالدولة ستظل قائمة وستقوم بدور أساسى وكبير . إنما الدور الذى ستقوم به سيكون مختلفا عن الدور الذى كانت تقوم به فى النظام الاقتصادى السابق . فعندما نقول ما هى الوظيفة التخطيطية فى النظام الذى سوف يستقر ، والذى سننتهى إليه فى نهاية المطاف ، أنا شخصيا أعتقد أن طريقة تناول هذا الموضوع - لأنه موضوع معقد - تتمثل فى أنه يجب أن يكون فى ذهننا مصفوفة من المصفوفات . هذه المصفوفة فى جانب منها كل المتغيرات الاقتصادية الأساسية، وأنا أضع أمامى ١٩ متغيرا : الاستثمار ، الادخار ، التصدير ، الاستيراد ، العمالة ، سعر الصرف، سعر الفائدة ، وكمية النقود ، الضرائب ، النفقات العامة ، الاجور ، القطاع الخاص ، قطاع الاعمال

العام، البنية الأساسية، تنمية الموارد البشرية ، التعليم والصحة ، الوظيفة الرقابية للدولة ، السلع العامة ، النمو الإقتصادى. هذه متغيرات : اقتصادية مختلفة فى الجانب الأول . ثم يجب أن أضع أمام كل منها - فى الجانب الثانى - كيف كانت تعالج فى حالة التخطيط المركزى - وليس التخطيط الذى كان سائدا - لأن النظام الذى كان لدينا كان خليطا : هناك مركزية فى تخطيط الاستثمارات، وهناك لامركزية فى عدد من الوظائف. فلكى نكون واضحين يجب أن نضع كيف كان يتم الاستثمار عندنا أو فى نظام تخطيطى، وكذلك الادخار وكل وظيفة من هذه الوظائف. وكيف تتحدد- بعد ذلك - هذه الوظيفة فى نظام السوق المستقر في النهاية. وبعد أن تكون أمامنا كل الوظائف وكيف تتغير؟ نأتى لنقول كيف ستكون الوظيفة التخطيطية فى ظل نظام السوق ؟.

ولاأريد أن أدخل فى كل نقطة، لأن المسألة أكبر من أن يتسع لها هذا الاجتماع . وإنما فى ذهنى أريد أن أقول فى النهاية أن التخطيط ومعهد التخطيط . لابد أن يتغير إلى معهد للدراسات الاقتصادية، لأنه بدل الحديث عن التخطيط، سنتكلم عن السياسات الاقتصادية . ويستطيع معهد التخطيط - بصفته معهدا للسياسات الاقتصادية - أن يقوم بوظيفة هامة جدا فى النظام الاقتصادى الجديد ـ ووزارة التخطيط ووظائفها ستتغير تغيرا جوهريا فى ضوء ماذكرت عن المتغيرات الاقتصادية المختلفة . ونستطيع أن نرى كيف تتحول وزارة التخطيط إلى جهاز آخر يفيد الدولة فى الناحية الاقتصادية . وأريد أن أقول إن المسألة ليست وزارة التخطيط فقط ، ولكن هناك عددا كبيرا من وحدات النظام الحكومى كله يجب أن يتغير . فالهيكل الحالى قائم على نظام تخطيطى ولابد أن ينتهى إلى نظام آخر ووزارات أخرى بهيكل حكومى آخر وهيئات أخرى ، يمكن أن نساهم فى تحديدها وعملها. وأعتقد أن هذه هى المهمة الاساسية لمثل هذا الاجتماع وشكرا .

مختار هلوده :

فى الحقيقة لى تعليقان أو ثلاثة. ففى المرة السابقة تكلمنا بطريقة عامة، ولكن عندما تحدث د. سعيد لفت نظرى إلى اشياء أريد أن أرد عليها. الشئ الأول سعر صرف الجنيه فقد تغير هذا السعر تغيرات كبيرة جدا . ولأن سعر الصرف لايكون حقيقياأبدا، فان الأمم المتحدة أجرت دراسات لتفرق بين السعر المعلن لبيع وشراء العملة و سعر الصرف الحقيقى بناء على القوة الشرائية وأعتقد أننا سنجد أن السعر الحقيقى يتراوح مابين ٢الى ٣ لسعر الصرف المعلن . كما أعتقد أن متوسط الدخل

الفردى لمصر عندما يعالج بسعر الصرف الحقيقى فإنه يصل إلى ١٥٠٠ دولار بدلا من ٦٠٠دولار . وكان من حظى أن أشارك فى أكثر من مناقشة له، بل وفى تحديده وحساباته فى يوم ما. وفعلا فى الدورة الرابعة لهذا الحساب دعوتهم لأن يأخذوا مصر فيه . وبناء على هذا يصدر سعر الصرف فى ال Human Development Report فى عمود خاص .

ثانيا : لاشك أن النظام العالمى لايتحدد فقط بشكل مثالى، إنما ما لفت نظرى فى هذه النقطة أنهم قسموا العالم إلى نوعين من أنواع اقتصاديات السوق .

١- Individual market Economy وهى الأنجلو ساكسون .

٢- Social Market Economy وهى ألمانيا، وفرنسا جزئيا وكثيرا اليابان .

ولذلك أقول إنه من المفيد أن نقرأ هذه الأشياء ونتعمق فيها لأنها فعالة وأقرب ما يكون الينا؛ فالنوع الأول لايصلح لنا بالمرة أيا كان الدفاع عنه. إنماأعتقد أن النوع الثانى مناسب لنا، ولاأعتقد أن أحدا يستطيع اتهام المانيا بأنها اشتراكية ولا اليابان. إلا أننى أعتقد أن الدراسة التى تميز بين الاثنين مفيدة جدا.

الشئ الثالث، أننى حاولت عقد بعض الاجتماعات مع أكثر من جهة فى دول مثل تركيا وفرنسا والهند (التى لازالت اشتراكية) وهى دول مازال التخطيط الذى تباشره الدولة يلعب دوراً أساسياً لرفع الإنتاجية وتوجيه الاستثمارات. وثابت تماما أن فرنسا واليابان فيهما جزء تخطيطى، وألمانيا فيها جزء تخطيطى، ولكنهم يقولون أنه " Unseen" ولا أدرى كيف يفعلونه إنما تحدث اجتماعات بين رجال الصناعة ورجال الحكومة ، ويخرجون بطريقة معينة ، ولكنهم لايعلنون عن شئ ، ولكن هناك اتجاه معين . وأريد أن أقول إننا فى مصر نجد أن الأتراك أقرب مايكون الينا . والمهمة هناك واضحة جدا ، إنهم يصدرون قوائم سنوية بالصناعات التى ستتراجع فيها مساعدة الدولة بعد فترة. وهذه تصدر سنويا وفى خطط متكاملة . ولا يزال التعليم لديهم مجانيا ، وإن كانوا يدافعون عن إنهائه حتى يكون بمقابل . التخطيط لديهم دقيق جدا. وكان السؤال موجها لرجال الأعمال ماذا تفعلون ؟ فقالوا نحن نطيع We obey فقلت هكذا مطلقا absolutely ، فقالوا إذا لم نطع يجب أن ندفع If We do not obey , We have to pay وهذا شئ واضح جدا ، إذ يبدو أنهم يساعدون من يتجاوب مع الدولة كثيرا ، إلا أن الأمر لايزال فى حاجة إلى نوع من أنواع التفصيل . إننا فى فترة انتقال ،